برنامج حزب الاستقلال

تعاقد من أجل الكرامة

الانتخابات التشريعية 2016

خلفيات وأبعاد برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2016

اختيارنا : تعاقد من أجل الكرامة

يتجه حزب الاستقلال إلى خوض الانتخابات التشريعية ل 7 اكتوبر 2016 ، في ظل ظرفية وطنية ودولية جد دقيقة، تطرح على بلادنا العديد من التحديات والإكراهات، رافعا شعارا مركزيا لحملته الانتخابية وهو "تعاقد من أجل الكرامة" كرامة الفرد والمجتمع.

إن حزب الاستقلال وهو يرفع شعارا مركزيا يرتبط بكرامة المغاربة، فإنه يعتبر أن إهدار كرامتهم يتحقق بإستمرار عبر تنامي الفقر المذقع و توريث الفقر و السكن غير اللائق وضعف الأجور وارتفاع الأسعار وتنامي الفوارق المجالية بين جهات البلاد وانتشار البطالة، و غياب العدالة والتعامل الدوني مع المواطنين في عدد من المرافق العمومية، و عموما أصبح المس بكرامة المغاربة مظهرا يوميا يجعل حزب الاستقلال مقتنعا بأنه لا ديمقراطية بدون كرامة، لهذا جعل الحزب هذا الموضوع شعارا مركزيا لحملته الانتخابية، وهدفا للسياسات العمومية التي يعتزم وضعها وتنفيذها في الفترة 2017-2021.

قدرتنا على مواجهة التحديات والاكراهات

فعلى المستوى الداخلي يلاحظ حزب الاستقلال بقلق كبير حجم الارتدادات التي أصبحت تهدد المسار الديمقراطي ببلادنا، وعودة بعض مظاهر الأزمة السياسية سواء ارتبطت بوظيفة وبنية وخطاب الفاعل السياسي، أو بأدوار الدولة و مدى حيادها إزاء تفاعلات الصراع السياسي والديمقراطي ببلادنا، أو بمدى وجود فصل حقيقي للسلط وتوازنها فيما بين المؤسسات الدستورية بعيدا عن الهيمنة واحتكار صناعة القرار، على حساب مؤسسة البرلمان كممثلة لإرادة الشعب، الأمر الذي يفرغ العملية السياسية برمتها من أية دلالة ديمقراطية ومن أي مشروعية شعبية.

وعلى المستوى الخارجي، تواجه بلادنا العديد من التحديات الإقليمية والدولية، تفرض علينا جميعا التخلي عن المعارك السياسية الشوفينية الضيقة، والارتقاء إلى ما ينتظره منا الوطن من رهانات كبرى تروم تحصين بلادنا ووحدة أراضيها وهوية شعبنا من كل المؤامرات الخارجية الدنيئة التي تستهدف زعزعة استقرار وأمن بلادنا والمس بمصالحها العليا.

المواطن في صلب مشروعنا المجتمعي

ومن هذا المنطلق فإن حزب الاستقلال يضع كل هذه التحديات ضمن أولوية أجندته السياسية ليقدم مشروعه المجتمعي، لا تحكمه اعتبارات سياسية مرتبطة بلحظة انتخابية، ولا يدغدغ المشاعر، أو يبيع الأوهام بشعارات جوفاء، ولا يقدم إجراءات وتدابير تقنية معزولة، كما أنه لم يستورد أفكارا جاهزة من الخارج، بل إن مشروعه المجتمعي مشروع متكامل قام بصياغته نخبة من الأطر والكفاءات التي يزخر بها الحزب، في إطار مقاربة تشاركية مع جميع المناضلين في جميع جهات وأقاليم المملكة، واستغرق إعداده سنة كاملة، وهو مشروع له هوية واضحة ، مؤسس على مرجعية التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، مؤطر بالقيم الأخلاقية، ومرتكز على ثوابت الحزب وهوية الشعب المغربي.

التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، منهجنا الراسخ

إن الخلفية الإيديولوجية والفكرية والسياسية التي تؤطر برنامج الحزب تروم تحقيق مجتمع تعادلي بعيد عن الرأسمالية والليبرالية المتوحشة التي تسحق الشعوب أو طروحات الاشتراكية العلمية التي أثبتت فشلها، لهذا فإن اختيار التعادلية الاقتصادية والاجتماعية هو الخيار الثابت الذي يستند إليه الحزب في تصوره المجتمعي، وهو الخيار الذي يروم تحقيق مجتمع متوازن ومتضامن، من خلال تقوية الطبقة الوسطى، والارتقاء بوضعية الطبقات الفقيرة وتحقيق الكرامة والعيش الكريم لها في ظل توزيع عادل للثروات، ورفع الحيف والظلم عن الفئات الاجتماعية الهشة، وتحقيق الإنصاف المجالي، والنهوض بالاقتصاد، بما فيه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وجعل الارتقاء بالإنسان هدفا لكل السياسات العمومية.

برنامج حزب الاستقلال

تعاقد من أجل الكرامة

الانتخابات التشريعية 2016

مقدمة

أسس برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2016

1

المحور الأول للبرنامج : **إصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي**

2

المحور الثاني للبرنامج : **نموذج جديد للتنمية الاقتصادية**

3

المحور الثالث للبرنامج : **اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة**

4

المحور الرابع للبرنامج : **استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية**

أكتر من 80 سنة من المواقف الراسخة من أجل الشعب

النشأة والمسار

يرتبط تأسيس حزب الاستقلال ارتباطا وثيقا بالنضال من أجل استعادة المغرب لسيادته الوطنية، وقد قاد الكفاح من أجل الاستقلال إلى هيكلة الحركة الوطنية بشكل تدريجي (كتلة العمل الوطني سنة1934) و(الحزب الوطني سنة 1937) ليتم **ميلاد حزب الاستقلال رسميا في 11 يناير 1944 إثر تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال**، التي تضمنت في جزء منها ضرورة قيام نظام ديمقراطي بعد الاستقلال.

لحزب الاستقلال **تاريخ حافل في العمل السياسي الوطني بالمغرب يمتد لأزيد من 80 سنة** سواء في مواجهة الاستعمار، أو في بناء المغرب المستقل وتوطيد أسس نظام ديمقراطي حقيقي يكون منطلقه ومبتغاه إرادة الشعب والأمة المغربية، وهو اليوم **ما زال مطوقا بأمانة الدفاع عن الوطن والمواطنين، ومطالبا باستكمال أدواره الوطنية لتحقيق كرامة المواطن والوطن**.

القيم المرجعية والإيديولوجية

ترتكز المرجعية الأيدولوجية لحزب الاستقلال على خيار ثابت هو "**التعادلية الاقتصادية والاجتماعية**"، **لضمان تكافؤ الفرص وإقرار العدالة الاجتماعية، وأنسنة اقتصاد السوق، وتقوية الاقتصاد التضامني، وإرساء تنمية مستديمة منصفة ومتوازنة، وجعل الارتقاء بالإنسان هدفا لكل السياسات العمومية، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية لتحسين مستوى عيش المواطنين وتحقيق مجتمع متوازن ومتضامن تسود فيه الكرامة**.

ترتكز التعادلية على **القيم الاسلامية السمحة** وفي صلبها **قيم الحرية والمواطنة المسؤولة والتضامن والأخلاق**.

يستجيب نضال حزب الاستقلال لمطلب دائم وأساسي، يتمثل في **إقامة دولة القانون والديمقراطية وحقوق الانسان**، في إطار مجتمع متشبع بمبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن واحترام الكرامة الإنسانية.

الثوابت

تقوم المرجعية الاستقلالية على ثوابت راسخة مستمدة من خصوصيات الشعب المغربي منذ قرون، ومن تطلعات المواطنين نحو **مجتمع عادل وديمقراطي ومتماسك ومتقدم**، وهي مبادئ تقوم في جوهرها على :

1. **التمسك بالعقيدة الاسلامية** الداعية الى **التسامح والوسطية، وتحقيق العدل، وتكافؤ الفرص، والمساواة، والتكافل الاجتماعي، واحترام حقوق الانسان**.
2. **التشبث باستكمال الوحدة الترابية**، والحفاظ على المقومات اللغوية والحضارية المميزة **للهوية الوطنية**، وذلك من خلال إبراز واعادة الاعتبار **للإنسية المغربية**.
3. **الدفاع عن الخيار الديمقراطي الذي يضمن السيادة للشعب في إطار الملكية الدستورية، الديموقراطية، البرلمانية والاجتماعية**.

تعاقد من أجل الكرامة

مرتكزات أساسية تشكل قاعدة إعداد البرنامج الانتخابي

تعاقد من أجل الكرامة

1. الاستفادة من التجربة التي راكمها حزب الاستقلال لعقود من خلال :
   - اصطفافه في المعارضة لأزيد من 40 سنة
   - مشاركته أو قيادته للحكومة
2. التواصل الدائم لمناضلات ومناضلي حزب الاستقلال مع كل فئات الشعب المغربي
3. الالتزام بتراث الحزب ومرجعياته المتماشية مع المبادئ الإسلامية السمحة، والقيم الثقافية المغربية الأصيلة
4. عمل جماعي وتعبئة خبرات وتجارب أطر ومناضلي الحزب في جميع المجالات
5. التقييم الموضوعي والعلمي لواقعنا المعاش
6. الوفاء بالالتزامات، وإعطاء أجوبة مقنعة وعملية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الانتخابي

تعبئة من أجل تجاوز الفشل الحكومي في تدبير الشأن العام

اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية

منحى تنازلي لنسبة النمو الاقتصادي

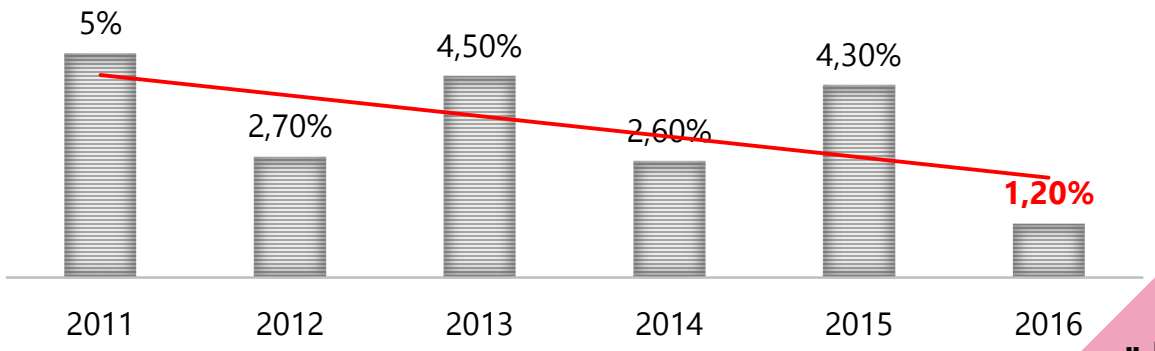

تراجع مستوى
نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية

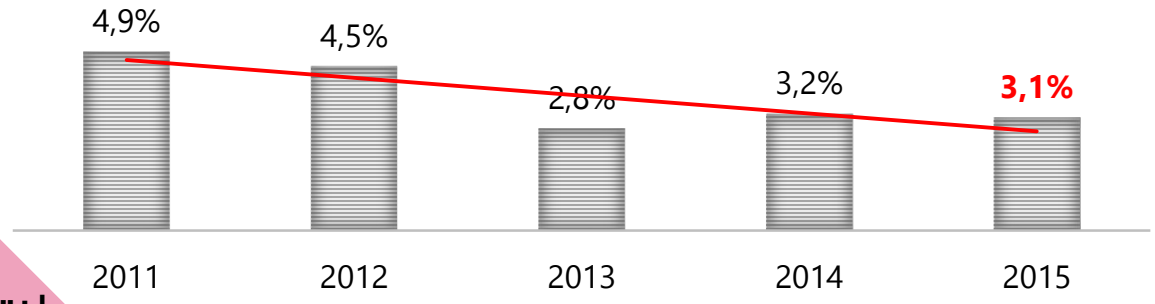

تراجع متواصل لمعدل الاستثمار الوطني
مقارنة بالناتج الداخلي الاجمالي

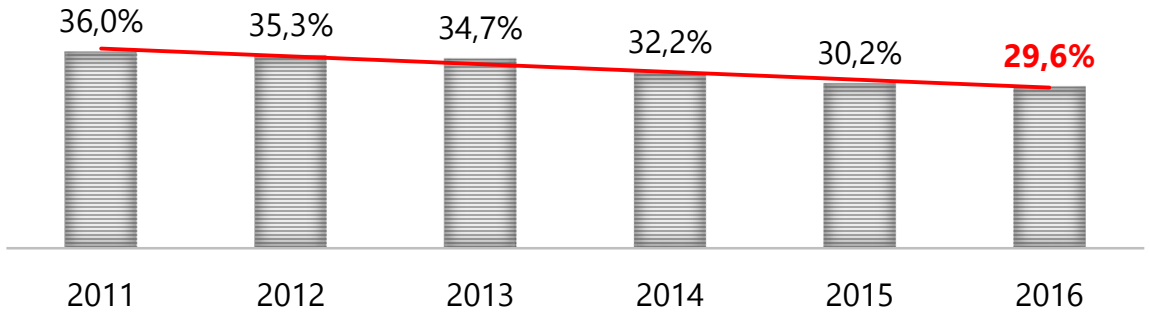

ارتفاع نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الاجمالي

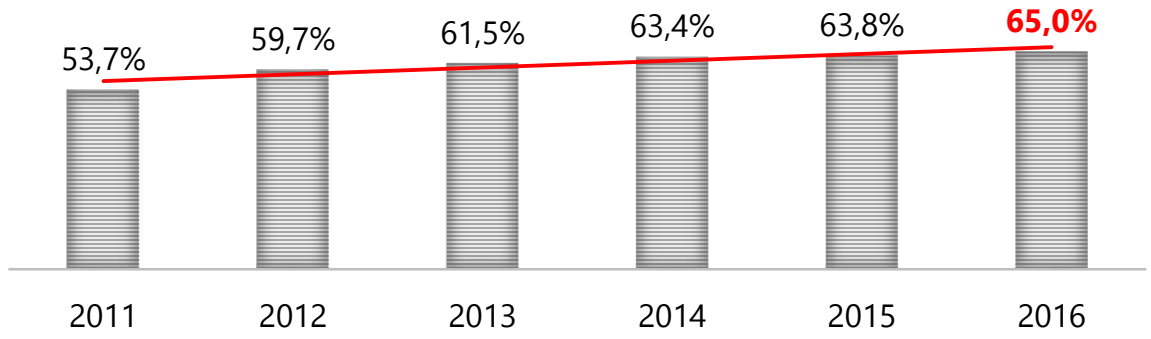

تعاقد من أجل الكرامة

تعبئة من أجل تجاوز الفشل الحكومي في تدبير الشأن العام

ارتفاع معدل البطالة

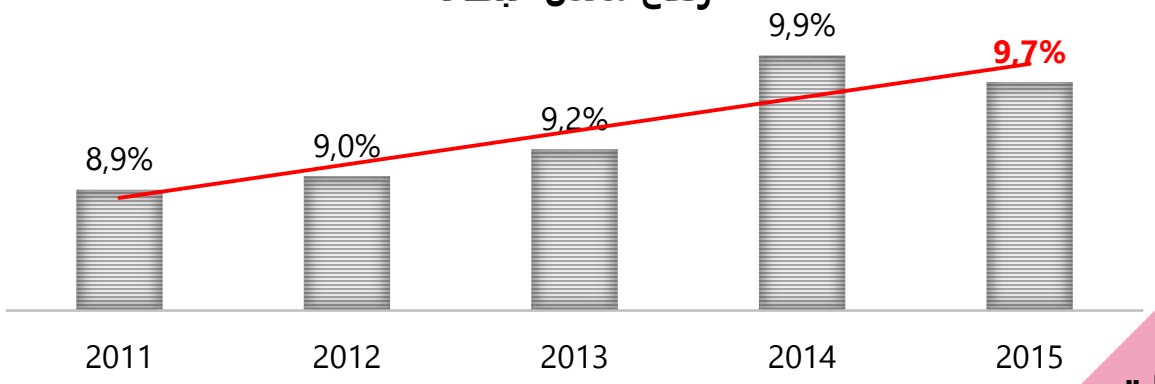

تراجع التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت FBCF
تسجيل تطور سلبي/ تأثير تقليص استثمارات الميزانية العامة

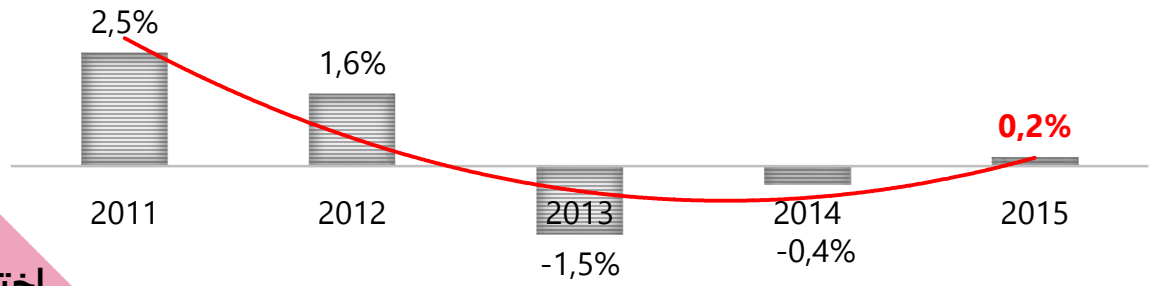

اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية

عدد الشركات المتوقفة نهائيا عن النشاط الاقتصادي

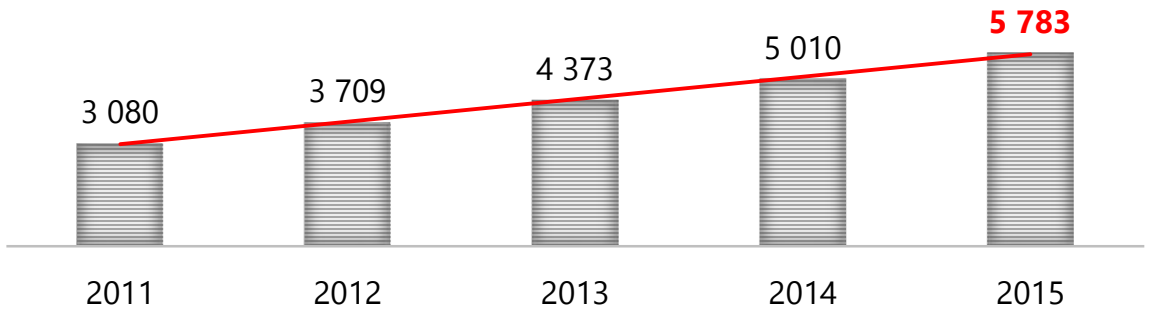

التزامات حكومية أخرى لم تنجز

رفع مستوى الدخل الفردي

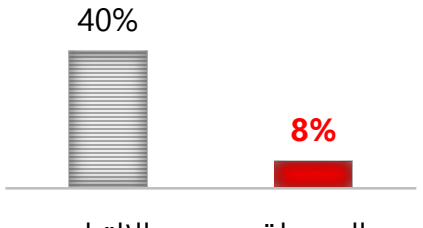

مؤشر التنمية البشرية

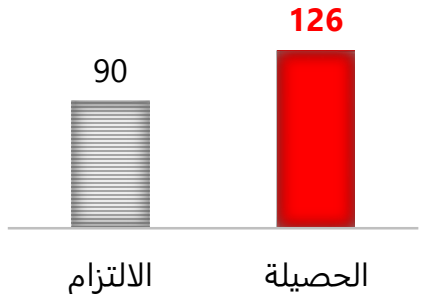

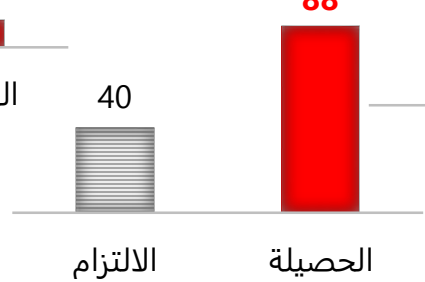

مؤشر مناهضة الفساد

تعاقد من أجل الكرامة

التزامات إرادية من أجل ولوج نادي الدول الصاعدة

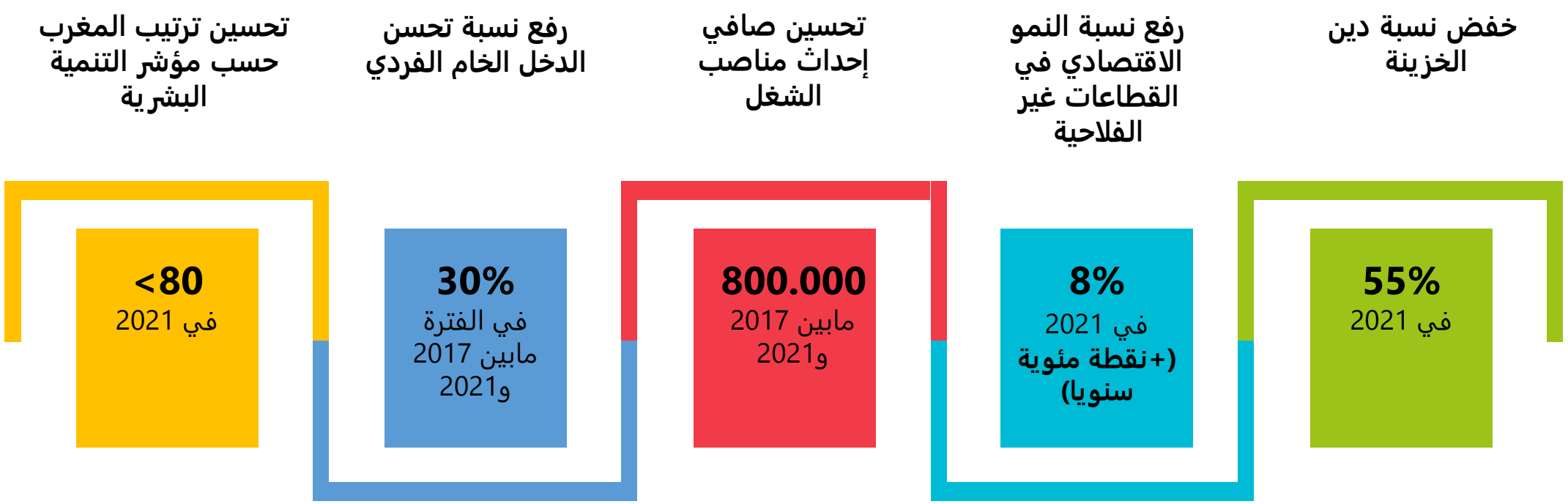

برنامج واقعي بني على توجهات واضحة

الارتقاء بالمغرب إلى مصاف الدول الصاعدة

- استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية
- اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة
- تطبيق نموذج جديد للتنمية الاقتصادية
- القيام بإصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

- تعزيز الفضاء الديمقراطي، وبناء دولة القانون والمؤسسات
- تكريس حقوق الإنسان والحريات ذات الطابع المدني، والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- النهوض بمجال الاعلام والاتصال

القيام بإصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

- التعليم والبحث العلمي
- الحكامة
- البيئة
- الإدارة
- القضاء
- التعمير واعداد التراب الوطني

اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة

- تحسين استهداف السياسات الاجتماعية من خلال الارتكاز على مبدأ التوزيع المنصف للثروة
- مقاربة مندمجة لمحاربة العجز الاجتماعي
- تسهيل ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي
- مكافحة كل أشكال التمييز

تطبيق نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

- استعادة المسار التنموي الذي عرف في السنوات الأخيرة تعثرات نتج عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية سواء بالنسبة للمواطن أو للمقاولة
- الرفع من وتيرة إنتاج الثروة
- تحقيق التعادلية في توزيع الثروة بهدف تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين
- توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة

برنامج حزب الاستقلال

تعاقد من أجل الكرامة

الانتخابات التشريعية 2016

مقدمة أسس برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2016

1 المحور الأول للبرنامج : إصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

2 المحور الثاني للبرنامج : نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

3 المحور الثالث للبرنامج : اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة

4 المحور الرابع للبرنامج : استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

إصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

تعليم ناجع لتحقيق الارتقاء الاجتماعي

التعليم والبحث العلمي

التعليم الأساسي

المحور الأول

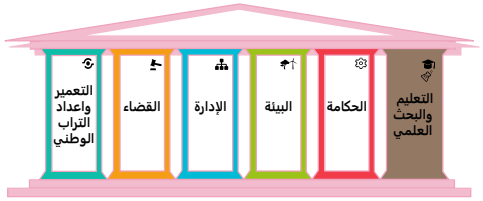

الأهداف

1. **تعميم وإلزامية تمدرس الأطفال إلى سن 15 سنة**
2. **تحسين جودة التعليم (المناهج- اللغات- القيم)**

التدابير

- إصدار القانون الإطار للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين
- تحسين المناهج والتكوينات وملاءمتها، بتنسيق مع القطاع الخاص، مع حاجيات القطاعات الاقتصادية ومع تطور المهن الجديدة والمستقبلية
- جعل التعليم الأولي الزاميا للدولة والأسر ودمجه في التعليم الابتدائي
- اعتماد المسارات المفتوحة في التعليم مع بداية التوجيه من المستوى الاعدادي
- اعتماد برامج- العقود مع الأكاديميات الجهوية من أجل :
  - ترشيد تسيير المؤسسات التعليمية
  - وضع رؤية جديدة للامركزية التدبير في الموارد البشرية والمادية
  - إرساء حكامة جديدة للأكاديميات
- التفاعل الايجابي مع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 (من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء)
- وضع مقاربة جديدة لوصاية الدولة على التعليم الخصوصي باعتباره مكونا من مكونات المنظومة التعليمية
- تأهيل الأطر التربوية :
  - تعزيز كفاءات المدرسين والمؤطرين والإداريين
  - تعزيز التأطير وتقييم وتقويم مؤهلات وقدرات الأطر التربوية
  - تأهيل النموذج البيداغوجي والتكويني، وتحفيز الكفاءات والأطر التعليمية
- توسيع التغطية المجالية والطاقة الاستيعابية وتأهيل المؤسسات التعليمية (المؤسسات الابتدائية والثانوية الإعدادية والثانويات التأهيلية)
- تسريع ربط المؤسسة التعليمية بخدمات الإنترنت
- تقوية شبكة مجموعات المدارس في العالم القروي
- وضع مسالك دراسية موازية للتعليم النظامي (المدارس الرياضية، مدارس التكوين الموسيقي والفني...) من أجل فتح آفاق جديدة للتلاميذ قصد تطوير مواهبهم وكفاءاتهم
- وضع استراتيجية مندمجة لتحفيز الأطر على إدماج "دروس الدعم المدرسي" في المنظومة التربوية

الالتزامات

رفع نسبة التلاميذ الذين يكملون التعليم الابتدائي

مقابل أزيد من 78% في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

تعليم عالي في خدمة التنمية

التعليم والبحث العلمي

التعليم العالي

المحور الأول

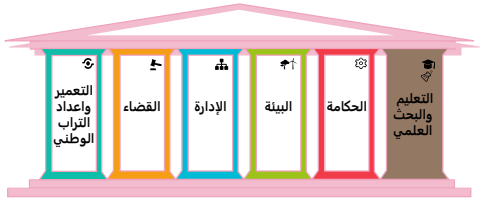

الأهداف

1. **تجويد التكوين الجامعي**
2. **بناء مجتمع المعرفة وتمكين الوطن من أطر عليا كفأة**

التدابير

- وضع إطار قانوني جديد ينظم التعليم العالي
- اعتماد التعاقد بين الوزارة الوصية والجامعات، وبين الجامعات والمؤسسات التابعة لها
- تبسيط مساطر تدبير الميزانيات المخولة للجامعات مع اعتماد المراقبة البعدية في صرفها
- إعادة النظر في مسطرة تعيين المسؤولين عن المؤسسات الجامعية واعتماد معايير الشفافية والكفاءة
- إعادة النظر في الخريطة الجامعية وربطها بالجهات، وتوحيد وتجميع مؤسسات التعليم العالي في أقطاب جامعية جهوية
- إعادة النظر في الهياكل الجامعية وتركيبتها بما يقوي استقلالية الجامعة في التدبير العلمي والبيداغوجي والمالي، وبما يقوي انفتاحها على محيطها
- تفعيل مبدأ الشفافية واحترام المساطر القانونية واعتماد التقييم والمحاسبة في تدبير المؤسسات مع تحديث التدبير داخلها عبر ادخال وسائل التسيير الجديدة كالأنظمة المعلوماتية للتدبير البيداغوجي والمالي
- دعم الشراكة بين التعليم العالي العام والخاص بما يقوي الجامعات العمومية
- مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة الباحثين وتحسين وضعيتهم الاجتماعية ومراجعة الأنظمة لتحفيزهم
- تجويد العمل في الجامعات بتحسين نسبة التأطير البيداغوجي والإداري وتأهيل البنيات الأساسية واعتماد تكنولوجيا المعلوميات والاتصال المخصصة للتعليم
- تمكين جميع حاملي البكالوريا من التكوين الأساسي والتكوين المستمر في الجامعات
- تجويد عرض التكوين وملاءمته مع سوق الشغل ودعم التدريس باللغة العربية مع الانفتاح على اللغات العالمية والتدبير المقاولاتي وتقنيات المعلوميات والتواصل
- تعميم الانترنيت المتنقل داخل الجامعات والأحياء الجامعية وتطوير المكتبات الجامعية وتمكين الطلبة من الولوج إلى المكتبات الرقمية الدولية
- دعم الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة بالرفع من عدد المستفيدين من السكن في الأحياء الجامعية ومن الإقامات المنجزة في إطار برامج الشراكة مع المنعشين العقاريين، وتعميم التغطية الصحية، وتشجيع اقتناء الحواسب، والرفع من عدد الطلبة الممنوحين، وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية...
- إلغاء قيد تقادم شهادة البكالوريا الاستفادة من التعليم العالي

الالتزامات

تحسين التأطير البيداغوجي

40 طالب لكل أستاذ
2021

مقابل 53 طالب لكل أستاذ في 2015

تحسين الترتيب العالمي للجامعات المغربية
(Times Higher Education World University Rankings)

≤5 جامعات في الترتيب
2021

مقابل 1 في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

بحث علمي محفز للابتكار والتنافسية

التعليم والبحث العلمي

البحث العلمي

المحور الأول

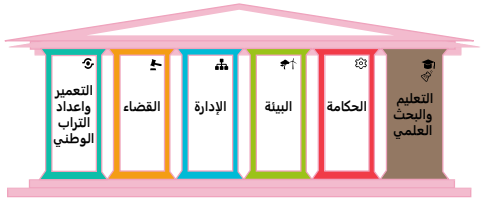

الأهداف

1. **تقوية الابتكار والبحث العلمي**
2. **إرساء حكامة جديدة للبحث العلمي**

التدابير

- إحداث إطار مؤسساتي للإشراف على البحث العلمي والابتكار
- تحيين الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار مع تحديد القطاعات ذات الأولوية
- إدماج بنيات البحث العلمي في إطار أقطاب متجانسة تراعي الاولويات الوطنية مع إعادة هيكلة البحث العلمي
- وضع مقاربة جديدة لدعم الطلبة الباحثين تعتمد على مضمون البحث
- إحداث وحدة دعم البحث العلمي والتقني بكل جامعة
- تعزيز التعاون الدولي في البحث العلمي وتطوير الشراكات بين مؤسسات البحث العلمي الوطنية والدولية
- وضع منظومة لتتبع وتقييم البحث العلمي والتقني والابتكار
- تقوية الشراكة والتعاون بين المقاولة ومؤسسات البحث من أجل تعزيز التكامل بين ما هو نظري وما هو تطبيقي
- تعزيز صيغة الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص باعتبارها الية لدعم وتقوية تنافسية المقاولات
- التشجيع على إحداثِ بنيات قائمة بذاتها ومستقلة قصد إنجاز أعمال البحث
- إقرار إعفاءات ضريبية على عمليات البحث العلمي والتطبيقي والتكوين المستمر الذي تقره المقاولات والجامعات
- دعم تمويل البحث العلمي بالرفع من مساهمة الدولة
- اعتماد نظام تعاقدي مع حاملي المشاريع البحثية
- تثمين مخرجات البحث العلمي وجعله رافعة لتطوير الاقتصاد الوطني

الالتزامات

تحسين رتبة المغرب في إنتاج المقالات العلمية

2 في افريقيا 2021

مقابل 6 في افريقيا في 2015

رفع نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي

مقارنة بالناتج الداخلي الاجمالي

1,5% 2021

مقابل 0,6% في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

إرساء حكامة فعالة

الحكامة

المحور الأول

الأهداف

1. **تعميم تقييم السياسات والاستراتيجيات العمومية**
2. **تقوية آليات الحكامة التشاركية**
3. **محاربة الفساد والقضاء على جميع أشكال الامتيازات**

التدابير

الحكامة الجيدة

- وضع هيكلة حكومية مبنية على الأقطاب بما ينسجم مع تقوية فعالية الأداء الحكومي
- إحداث هيئة لقيادة وتنسيق الاستراتيجيات القطاعية، وضمان الإلتقائية والتجانس بين تدخلات الأجهزة الادارية والمؤسسات والمقاولات العمومية
- إحداث آلية تسهر على تقييم السياسات العمومية، وتحسين فعالية الاستثمارات العمومية
- تقوية أليات توحيد وترشيد الدراسات لمواكبة تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية والعمل على تنفيذ توصياتها
- تعزيز آليات التفتيش والمراقبة بالإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية وتقييم أدائها
- إرساء حكامة تشاركية مع المؤسسات الدستورية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين :
  - مواصلة تنزيل وتجويد القوانين المتعلقة بالحهوية
  - وضع إطار تنظيمي لتكريس مأسسة الحوار الاجتماعي مع النقابات
  - تمكين الهيئات الدستورية المكلفة بالحكامة الجيدة من الاضطلاع بأدوارها ودعمها بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية
  - إرساء دعائم وآليات للتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني
  - تأسيس هيئة وطنية للقطاع الخاص
- إحداث ألية داخل كل إدارة للسهر على تنفيذ الأحكام القضائية

محاربة الفساد

- إصلاح نظام التصريح بالممتلكات
- الربط الفعلي للمسؤولية بالمحاسبة
- استكمال الإطار القانوني المنظم للحد من الامتيازات والريع والعمل على تطبيقه
- التفاعل الايجابي مع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

الالتزام

تحسين ترتيب المغرب حسب مؤشر إدراك الرشوة

ترتيب
<50
2021

مقابل 88 في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

ضمان العيش في بيئة سليمة

البيئة

المحور الأول

الأهداف

1. **تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر**
2. **الحفاظ على المجالات الطبيعية**
3. **تحقيق التوازن البيئي**
4. **ادماج البعد البيئي في السياسات العمومية**

التدابير

- تسريع أجرأة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وتفعيل التزامات قمة المناخ COP21 بباريس (تنزيل السياسة الوطنية في ميدان التغيرات المناخية) وتلكم المنتظرة من قمة المناخ COP22 بمراكش
- إدراج البعد البيئي في كل المشاريع الاستثمارية وعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص
- إدماج البعد البيئي في التأهيل الحضري
- تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتفعيل التنمية المستدامة :
  - تعميم المراصد الجهوية لتتبع التلوث
  - المحافظة على المحميات الطبيعية والحفاظ على المجالات الطبيعية وتنمية الأصناف الحيوانية والنباتية
  - حماية وتأهيل العيون والشلالات والبحيرات الطبيعية والمحافظة على الفرش المائية وحماية الساحل
  - الرفع من وتيرة التشجير الى مليوني هكتار ما بين 2017 و2021، من أجل الحفاظ على التوازن البيئي
  - تسريع تفعيل مقتضيات قانون الماء لتحقيق الأمن المائي
  - إنجاز 63 محطة معالجة المياه العادمة اضافية في افق 2021
  - الرفع من نسبة المياه المعالجة من 43% الى 70% مع متم 2021، أي حوالي 50 مليون متر مكعب كمعدل سنوي
  - تهيئة 30 مطرح عشوائي وانجاز 25 مطرحا مراقبا لمعالجة النفايات المنزلية
  - تعميم جمع النفايات في مراكز للطمر والتثمين، وذلك من أجل الرفع من إعادة تدوير النفايات المنزلية من 53% الى حوالي 80% أي بنسبة 5% كمعدل سنوي اضافي
  - تشجيع وتكثيف النقل النظيف

الالتزامات

الرفع من إعادة تدوير النفايات المنزلية

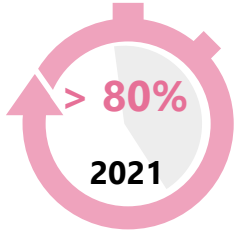

مقابل أقل من 53% في 2015

تحسين نسبة جمع واخلاء النفايات

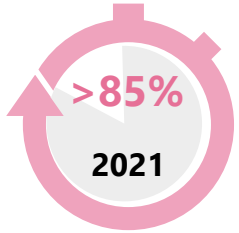

مقابل أزيد من 65% في 2015

إدارة فعالة في خدمة المواطن

الإدارة

المحور الأول

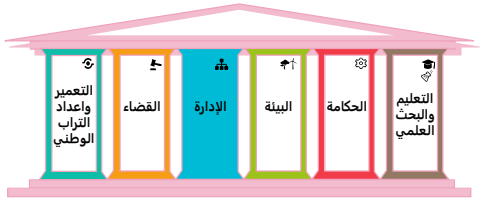

الأهداف

1. **تحسين اداء وجودة خدمات الإدارة**
2. **اعتماد طرق حديثة للتنظيم والتسيير**
3. **التحكم في نفقات تسيير الادارة**

التدابير

إعادة هيكلة الإدارة

- تشكيل أقطاب إدارية جهوية من خلال تجميع المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية لمواكبة تنزيل نظام الجهوية
- اتخاذ التدابير القانونية لجعل التنظيم الاداري يواكب استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وضع حد لازدواجية وتداخل أدوار الأجهزة الادارية والمقاولات والمؤسسات العمومية
- إحداث دور القرب للخدمات العمومية، من أجل تقريب وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات الأساسية
- إعطاء قوة تقريرية لمسؤولي القطاعات الحكومية على الصعيد الجهوي

تطوير الإدارة الإلكترونية

- تفعيل إحداث هيئة تشرف على تنسيق وإعمال الإدارة الإلكترونية في أفق بلوغ "إدارة بلا ورق" لرفع مستوى أداء الإدارة وتحقيق الكفاءة والفعالية
- تطوير الإدارة الإلكترونية من خلال إعادة هندسة الإجراءات الإدارية
- تسريع وتيرة لا مادية الوثائق والمعاملات الإدارية
- توسيع مجال التعامل الإلكتروني بين المرتفقين والإدارة من خلال الخدمات على الخط

تدبير استراتيجي للموارد البشرية

- إصلاح شامل للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية
- تعزيز التكوين المستمر، خاصة في المعطيات المعلوماتية والرقمية ومجالات الادارة الالكترونية
- تيسير حركية الموظفين بين الإدارات لمواكبة تسريع الاستراتيجيات الحكومية
- وضع خطة متناسقة لانتشار معقلن للموظفين
- إقرار منظومة متناسقة ومتكاملة للتحفيزات تكون مقرونة بالمردودية
- مراجعة منظومة الاجور بما يحقق الإنصاف ويراعي المردودية
- إحداث درجة جديدة في الأنظمة الأساسية بالنسبة للهيئات ذات المسار المهني المحدود
- تيسير مسطرة متابعة الموظفين للدراسة الجامعية

الالتزام

تحسين ترتيب المغرب حسب مؤشر «e-gouvernement»

مقابل 95 في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

نحو قضاء عادل ومستقل

القضاء

المحور الأول

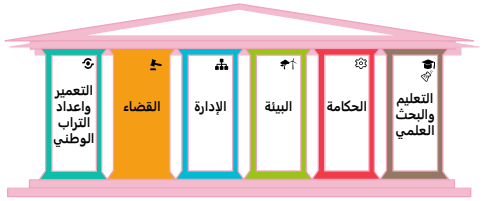

الأهداف

1. **استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة**
2. **تعزيز وتحسين الوساطة القضائية**
3. **تخليق الادارة القضائية**

التدابير

- تمكين المجلس الأعلى للسلطة القضائية من الاضطلاع بأدواره الدستورية، ودعمه بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية من أجل ضمان أوسع لاستقلالية السلطة القضائية
- وضع قوانين جديدة، ومواصلة تطوير وتجويد المنظومة القانونية من أجل مواكبة النظام القضائي لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- إصلاح شامل للقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية
- تحديث وتأهيل البنيات التحتية القضائية
- إعفاء الخدمات المقدمة من طرف المحامين لفائدة الأشخاص الذاتيين من الضريبة على القيمة المضافة، مما يخفف من مصاريف المتقاضين ويساعدهم على الولوج إلى الخدمات القضائية
- وضع الآليات الضرورية لتعزيز فعالية الوساطة القضائية
- إعطاء مضمون فعال لمؤسسات الوساطة والتحكيم في مجالات التجارة والاعمال
- توعية أفراد المجتمع بمخاطر الفساد وتخليق منظومة العدالة

الالتزام

تحسين ترتيب المغرب حسب مؤشر سيادة القانون

مقابل 55 في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

إصلاح مهيكل للتعمير وإعداد التراب الوطني

التعمير واعداد التراب الوطني

على مستوى إعداد التراب الوطني

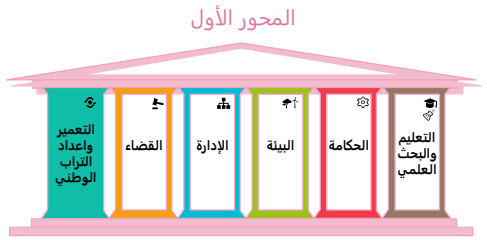

بالنسبة للتعمير

الأهداف

1. **إعداد التراب الوطني بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة**
2. **إصلاح المنظومة القانونية للتعمير**

التدابير

- تفعيل الهياكل المؤسساتية المعنية بإعداد التراب الوطني : المجلس الأعلى لإعداد التراب، اللجنة البي-وزارية الدائمة لإعداد التراب، اللجن الجهوية لإعداد التراب
- الحرص على انتظام عقد دورات المجلس الأعلى لإعداد التراب
- وضع إطار قانوني لإعداد التراب الوطني والتنمية المستدامة
- توسيع اختصاصات وكالات التعمير لتضطلع بأدوار التنشيط الترابي
- السعي لتحسين سياسة إعداد التراب، وذلك عن طريق ازالة الإختلالات واستثمار الاثار الايجابية للسياسات القطاعية الأخرى:
  - إحداث "مرصد للدينامية الترابية"
  - دعم صندوق التنمية القروية لاسيما فيما يتعلق بمشاريع إعداد التراب الوطني
  - مراجعة التصميم الوطني لإعداد التراب
- إعمال الآليات القانونية لتغيير ومراجعة وثائق التعمير المنصوص عليها في المنظومة القانونية الحالية
- التعجيل بإصلاح المنظومة القانونية للتعمير
- تبسيط مسطرة انجاز والمصادقة على وثائق التعمير
- وضع آليات للتمويل بهدف تنفيذ أكثر لمضامين وثائق التعمير
- وضع مرجعيات جديدة بهدف تحيين الترسانة القانونية (القانون 90-12 والقانون 90-25)
- مواكبة الجماعات الترابية، وحثها على تنفيذ مقتضيات وثائق التعمير، خاصة فيما يتعلق بضبط مخالفات التعمير

الالتزام

توسيع قاعدة المصادقة والتعاقد حول تصاميم التهيئة الجهوية

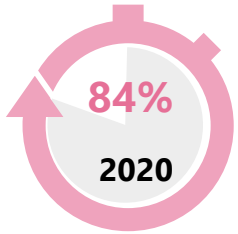

مقابل لا شيء في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

برنامج حزب الاستقلال

تعاقد من أجل الكرامة

الانتخابات التشريعية 2016

مقدمة — أسس برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2016

1 — المحور الأول للبرنامج : إصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

2 — المحور الثاني للبرنامج : نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

3 — المحور الثالث للبرنامج : اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة

4 — المحور الرابع للبرنامج : استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

وضع نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

اقتصاد يقوم أساسا
على دعم الاستهلاك

- **تحول مواز وتكاملي في البنى الاجتماعية** لضمان توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة وتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين لتحقيق التعادلية الاجتماعية
- **دعم الاستثمار** في القطاعات المنتجة والصناعية ذات القيمة المضافة العالية
- **تأهيل وتكوين الرأسمال البشري** لبناء القدرات التقنية والتكنولوجية
- **إصلاح النظام التجاري** والتحول الى منطق التحرير الاستراتيجي المبني على التكامل الاقتصادي الذي يهدف إلى بناء القدرات الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة للإنتاج الوطني في محيطه الإقليمي
- **دعم وتنظيم القطاع الخاص**

اقتصاد تنافسي يقوم على دعم
الإنتاج والتصدير

أسس النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية

1 دعم الانتاج، خاصة الصناعي والتصديري، وتنظيم القطاع الخاص وتكثيف المقاولات الصغيرة والمتوسطة والذاتية

- توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال
- دعم المقاولات المتوسطة والصغيرة والذاتية
- ضمان تناسق وتكامل ونجاعة الاستراتيجيات القطاعية ذات البعد الاقتصادي

2 تحسين استهداف دعم القدرة الشرائية وتوسيع وتقوية الطبقات المتوسطة

- إنعاش التشغيل
- حماية القدرة الشرائية
- إستهداف السياسات العمومية للطبقات المتوسطة

أدوار جديدة للميزانية العامة لدعم النمو والتشغيل

- تطوير المالية العمومية
- تسريع الإصلاحات الضريبية والجمركية
- إعادة هيكلة الاستثمار العمومي من أجل فعالية ونجاعة أكبر

أدوار جديدة للمالية العمومية لدعم النمو والتشغيل

المالية العمومية

المالية العمومية، الإصلاحات والاستثمار العمومي

المحور الثاني

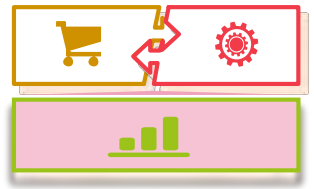

الأهداف

1. تعزيز استقرار النظام الضريبي
2. وضع جيل جديد من اصلاحات الأنظمة الجمركية
3. مراجعة طرق تمويل الميزانية العامة
4. توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال

التدابير

تطوير المالية العمومية

- دعم نشاط القطاع الخاص، بما يساهم في إنشاء المزيد من الوحدات الانتاجية، وتوفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة
- مراجعة طرق تمويل الميزانية بما يضمن توفير تمويل البرامج والأوراش التنموية
- تدبير محكم واستباقي لعجز الميزانية العامة وللتوازنات الماكرو اقتصادية

تسريع الإصلاحات الضريبية والجمركية وتحرير نظام الصرف تدريجيا

- جعل النظام الضريبي الية للتنمية الاقتصادية وليس مجرد وسيلة لتعبئة الموارد
  - توسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبي
  - إقرار نظام التدرج بالنسبة للضريبة على الشركات
  - مراجعة منظومة الاعفاءات الضريبية بما يستجيب لدعم الانتاج والتصدير
- إصلاح الأنظمة الاقتصادية الجمركية وتسهيلها لفائدة المقاولات الصناعية والمصدرة
- تحرير سعر صرف الدرهم تدريجياً من أجل مواكبة تطور القطب المالي في الدار البيضاء (CFC) ومن أجل الرفع من تنافسية السلع الموجهة للتصدير

إعادة هيكلة الاستثمار العمومي

- توجيه الاستثمار العمومي لإكمال المشاريع والأوراش الاستثمارية المفتوحة، في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- مواصلة تأهيل البنيات التحتية التي تساهم في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي: النقل والتجهيز، الطاقة ،التأهيل الحضري...

الالتزامات

خفض نسبة الدين العمومي
(% الناتج المحلي الإجمالي)

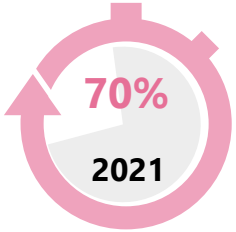

مقابل أزيد من 82% في 2016

خفض نسبة عجز الميزانية
(% الناتج المحلي الإجمالي)

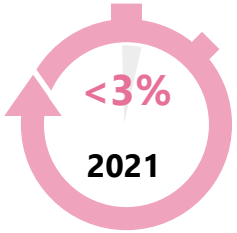

مقابل حوالي 4,4% في 2015

أدوار جديدة للمالية العمومية لدعم النمو والتشغيل

المالية العمومية

توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال

المحور الثاني

الأهداف

1. **تعزيز استقرار النظام الضريبي**
2. **وضع جيل جديد من اصلاحات الأنظمة الجمركية**
3. **مراجعة طرق تمويل الميزانية العامة**
4. **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال**

التدابير

- وضع خريطة الاستثمار الخاص
- إحداث هيئة وطنية للقطاع الخاص قصد مأسسة التشاور والحوار والتنسيق بين الحكومة وممثلي القطاع الخاص
- توسيع القاعدة الضريبية، وتخفيض الضريبة على الشركات
- مواصلة رفع العراقيل الإدارية والمسطرية، التي تحد من جاذبية بلادنا للاستثمار
- إقرار الشفافية، وتبسيط مساطر الولوج إلى العقار
- وضع تدابير إلزامية للإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية لتطبيق مبدأ الأفضلية للمقاولات الوطنية في منح الصفقات العمومية
- إتمام الضوابط القانونية المتعلقة بالمبادلات عبر الوسائل الالكترونية
- إصدار النصوص التنظيمية المؤطرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص
- حث المؤسسات والمقاولات العمومية على إنجاز برامج مشتركة مع القطاع الخاص
- إلزام الادارات والمؤسسات والمقاولات العمومية بعدم التأخير في سداد مستحقات المقاولات

الالتزامات

تخفيض سقف الضريبة على الشركات

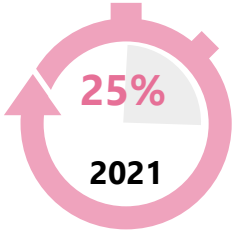

مقابل 31% حاليا

تحسين ترتيب المغرب حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال 'Doing business'

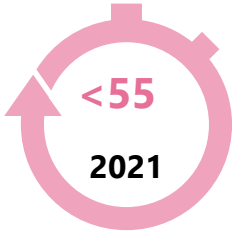

مقابل 75 في 2015

أدوار جديدة للمالية العمومية لدعم النمو والتشغيل

المالية العمومية

المنظومة القانونية، الادخار وأسواق رؤوس الأموال

المحور الثاني

الأهداف

1. **تعزيز استقرار النظام الضريبي**
2. **وضع جيل جديد من اصلاحات الأنظمة الجمركية**
3. **مراجعة طرق تمويل الميزانية العامة**
4. **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال**

التدابير	الالتزام
إصلاح وتجويد المنظومة القانونية: وضع الإطار القانوني المناسب لأداء القطاع الخاص ليواكب التطورات الاقتصادية محليا وخارجيا، وذلك فيما يتعلق : بميثاق الاستثمارات بإصلاح مدونة الشغل بوضع مدونة الصفقات العمومية بقوانين حقوق الملكية والاختراع بميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بالتشريعات والأحكام المتعلقة بعملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها بالقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد بالقوانين المحفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط الاقتصادي	
تعبئة الادخار: تنويع منتوجات تعبئة الادخار ووضع ميكانيزمات وبنود محفزة تكثيف تداول الأوراق المالية في أسواق رؤوس الأموال فتح المجال أمام المنافسة في عمليات جلب الادخار الإسراع بالترخيص للبنوك التشاركية	
تطوير أسواق رؤوس الأموال: مواصلة تحديث النصوص القانونية والتشريعات المحفزة لنشاطها تسهيل إجراءات الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال تكثيف التحفيزات التي من شأنها استقطاب رؤوس أموال خارجية	**رفع معدل الاستثمار الوطني** (مقارنة بالناتج الداخلي الاجمالي) 36% 2021 مقابل 29,6% في 2016

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

دعم المقاولات

المحور الثاني

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

- وضع برامج جديدة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في الاستثمار والابتكار والتسويق وفي حكامة التدبير
- وضع اليات لإدماج الأنشطة غير المهيكلة في الدورة الاقتصادية
- تقديم حوافز مالية للابتكار وللاستثمارات الصغرى الجديدة
- إحداث صندوق لتوفير الرأسمال الأولي لإنشاء المقاولات
- تيسير التمويل للمقاولات المتوسطة والصغيرة بهدف توسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية وتعزيز الابتكار
- وضع منظومة تحفيزات ضريبية وتمويلية لدعم إنشاء المقاولات الصغرى خارج المدن الكبرى وفي المناطق الحرة
- تسهيل وتبسيط مساطر إحداث المقاولة وتمكين المستثمرين من إنشاء المقاولة على الخط
- اتخاذ إجراءات لخلق مرونة في إجراءات التمويل للمقاولات الذاتية من طرف البنوك،ووضع نسب فوائد بنكية ميسرة
- وضع نظم لتخفيض تكلفة مكونات الإنتاج خاصة بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمقاولات الذاتية
- إلزام الادارات والمؤسسات والمقاولات العمومية بتطبيق منح المقاولات المتوسطة والصغيرة نسبة 20% من الصفقات العمومية
- تسهيل إحداث شراكات بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام

الالتزامات

خفض عدد الشركات المتوقفة نهائيا عن النشاط الاقتصادي

<2.500

2021

مقابل أزيد من 5.780 في 2015

ميثاق المقاولات المتوسطة والصغيرة والذاتية
'Small Business Act'

الشروع في التطبيق

2018

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

التكوين المهني والمستمر

المحور الثاني

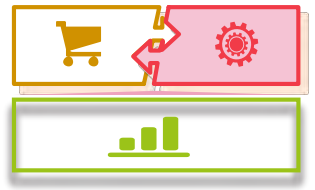

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

- التفاعل الايجابي مع الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني
- تطوير الكفاءات بما يستجيب مع المتطلبات الاقتصادية
- إعداد مناهج ومضامين تربوية تتماشى ومستلزمات الاقتصاد الوطني ومتطلبات سوق الشغل
- التشجيع على التكوين داخل المؤسسات الانتاجية
- تنويع وتكثيف المسالك المهنية في الجامعات
- تيسير متابعة الدراسة لخريجي التكوين المهني بالإجازة المهنية
- إحداث بنيات ومسالك قارة في مؤسسات التكوين العالي لإعادة تأهيل حاملي الشهادات وفق الحاجيات المتجددة لسوق الشغل
- تشجيع مسالك التكوين المهني القصير الأمد
- تشجيع الشركات والمؤسسات على استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين
- إحداث جيل جديد من معاهد التكوين لمواكبة تطور القطاعات الاقتصادية
- تشجيع التكوين في الحرف والصناعات التقليدية وذلك من خلال دعم الحرفيين المؤطرين لطالبي الشغل
- وضع اجراءات للتكييف المهني والتأطير بالمؤسسات والشركات العمومية والجماعات الترابية

الالتزامات

خفض نسبة البطالة عند الحاصلين على الشهادات

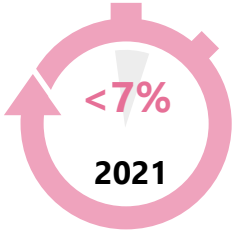

مقابل أزيد من 17% في 2015

رفع عدد المستفيدين من التكوين المهني

مقابل 370.000 في 2016

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

تطوير الصناعات الوطنية

المحور الثاني

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

- وضع تصور مندمج وناجع لبرامج المنظومات الصناعية وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير الاستثمار الصناعي
- تطوير ودعم الصناعات التحويلية:
  - توفير بنية تحتية مساندة
  - تحسين وتقوية الانتاج
  - وضع تحفيزات مالية وضريبية
- تشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة على الاندماج في النسيج الانتاجي للمنظومات الصناعية
- اتخاذ إجراءات عملية وادارية لتفعيل الاستفادة من التمويلات التي توفرها المنظومات الصناعية والبنيات التحتية الصناعية
- تشجيع البنوك وشركات التأمين على المشاركة والمواكبة الفعلية للمشاريع الصناعية المحدثة
- دعم تحديث النسيج الإنتاجي داخل المقاولات
- اقرار إعفاءات ضريبية لفائدة المقاولات الصناعية التي تلتزم بإنجاز استثمارات في مهن صناعة أجزاء السيارات والطائرات والإلكترونيك وباقي المهن العالمية الاخرى
- تنزيل ميثاق الاستثمار في الصناعة لتثمين عـرض المـغرب في جاذبيـة الاستثمار
- تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على عناصر الانتاج الصناعي في المهن العالمية بالمغرب
- تنظيم ودعم القطاعات الصناعية التي تهم التكنولوجيات الحديثة

الالتزامات

رفع نسبة القيمة المضافة للصناعات الوطنية

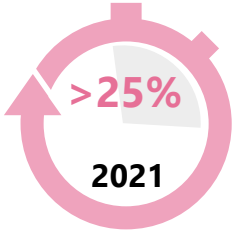

مقابل حوالي 14% في 2015

رفع نسبة الادماج الصناعي

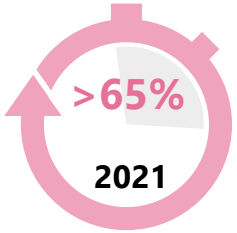

مقابل حوالي 40% في 2015

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

تقوية تنافسية العرض التصديري وتنويعه

المحور الثاني

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

- وضع آليات حمائية واضحة وشفافة وقانونية ضد الاستيراد غير المشروع
- تقوية تنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق التقليدية والجديدة
- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر بما يضمن تنافسية المنتجات الوطنية
- تعزيز التمثيليات الاقتصادية في السفارات والقنصليات
- دعم تنافسية المقاولة المغربية على الصعيد الدولي
- الاستغلال الجيد والأمثل للأقطاب الصناعية وللبنيات التحتية الصناعية
- تسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والتركيز على القطاعات المصدرة
- الانفتاح على اتفاقيات جديدة للتبادل الحر ذات قيمة مضافة ووقع إيجابي على الميزان التجاري
- دعم الاستثمار والتمويل البنكي والتأمين على التصدير
- تغيير نمط اعداد والمصادقة على برامج التسويق التجاري الموجهة للخارج المعدة من لدن مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية
- تعزيز إطار المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب
- تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة المستخدمة من قبل قطاع التصدير
- خلق علامة تجارية وطنية للتجارة الالكترونية والتعاقد مع فضاءات عالمية للتجارة الالكترونية
- وضع برنامج لمواكبة المقاولات المصدرة
- تقديم اعانات للمدخلات المستخدمة في السلعة المصدرة
- تعزيز تنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء
- وضع استراتيجية وطنية لتسويق وتصدير المنتوجات "حلال" في أفق الوصول إلى ان تمثل صادراتنا 1% من المبادلات الدولية خلال الخمس سنوات القادمة

الالتزام

تحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري

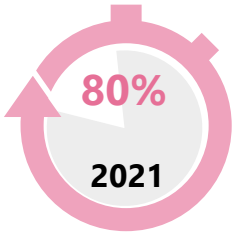

مقابل حوالي 58% لتغطية الصادرات للواردات في 2015

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

دعم الفلاحة والصناعات المرتبطة بالصيد البحري

المحور الثاني

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

تنظيم واستهداف دعم الفلاحة

- وضع الخريطة الفلاحية الوطنية
- تدبير سلاسل الإنتاج في إطار تعاقدي مع المنظمات البي-مهنية
- إبرام برنامج تعاقدي وطني بين مراكز البحث الزراعي والتنظيمات المهنية
- مراجعة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وتحسين دخول الفلاحين الصغار
- إعادة النظر في الدعم العمومي داخل إطار صندوق التنمية الفلاحية
- استكمال احداث أقطاب إنتاجية فلاحية جهوية جديدة
- دعم بلورة مشاريع فلاحية مستدامة من خلال تقوية عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية التابعة للمجال الخاص للدولة
- وضع نظام معلوماتي لتتبع منتظم ومواكبة المشاريع الاستثمارية المقامة في إطار تعاقدي مع الدولة من أجل تمكين المقاولات الفلاحية من تجاوز المعيقات وتنفيذ بنود تعاقداتها
- تسريع وتيرة التهيئة الهيدرو-فلاحية والعقارية للاستغلاليات
- توسيع نظام السقي بالتقطير
- إحداث أحواض لتجميع المياه وتوفير بنية تحتية هيدرو-فلاحية

تطوير الصناعات المرتبطة بالصيد البحري

- وضع رؤية قطاعية واضحة للمهنيين من أجل تحفيز الاستثمار
- تهييئ الفضاءات المينائية
- تهييئ المصايد وتطوير صناعة السفن
- إحداث موانئ جديدة للصيد لتثمين المنتوج السمكي
- تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالصيد البحري
- تثمين المنتوج السمكي والرفع من حجم الصادرات السمكية الممتدة
- تسويق منتوجات البحر بطرق حديثة والرفع من الجودة
- وضع منظومة لتكوين وتأهيل العنصر البشري

الالتزام

رفع مستوى الصادرات الفلاحية

50
مليار درهم
2021

مقابل حوالي 40 مليار درهم في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والقطاع المعدني

المحور الثاني

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

تسريع وتيرة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

- تسريع تنفيذ استراتيجية تنمية الطاقة الريحية والشمسية والطاقة الكهرمائية، وكذا لمخطط الوطني للنجاعة الطاقية
- تسريع وتيرة انجاز مشاريع تقوية ورفع الطاقة الإنتاجية الكهربائية
- إعادة تنظيم وتوحيد الاطار المؤسساتي المعني بتفعيل استراتيجية تنمية الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية شركة الاستثمار في الطاقات المتجددة)
- توفير البنيات التحتية: إقامة أرضية صناعية مندمجة
- تشجيع إحداث وحدات انتاجية تنافسية في مجال الطاقات المتجددة
- منح امتيازات وتحفيزات مرتبطة بنظام المناطق الحرة الصناعية بالنسبة للصناعات الطاقية الموجهة للتصدير
- المساعدة على التكوين والتكوين المستمر، عبر الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات
- تنويع التركيبة الطاقية الوطنية
- دعم المشاريع التي تهدف الى الرفع من قدرات إنتاج وتخزين المواد البترولية
- تسريع وثيرة تنفيذ المخطط الوطني للغاز الطبيعي من أجل تقليص التبعية الطاقية

دعم الاستثمار في القطاع المعدني

- إصلاح وتكييف الإطار المؤسساتي والقانوني المتعلق بالمقاولات المنجمية
- إصلاح النظام الأساسي لمستخدمي المؤسسات المنجمية، وتوفير التغطية الصحية للصناع المنجميين التقليديين
- دعم الاستثمار في القطاع المعدني مع العمل على المنع التدريجي لتصدير المادة الخام للمنتوج المعدني
- تسريع وتيرة إنجاز الخرائط الجيولوجية
- وضع الاطار القانوني لاستغلال المعادن لفائدة الصناعة التقليدية
- منع الاستغلال العشوائي للمقالع

الالتزام

رفع حصة الطاقات المتجددة في الإنتاج الإجمالي من الطاقة الكهربائية

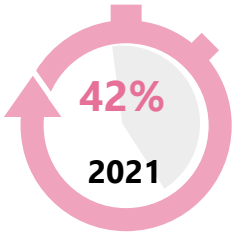

مقابل 16,2% في 2015

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

تنمية البنيات التحتية والنقل واللوجستيك والسياحة

المحور الثاني

الأهداف

1. دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري
2. تنظيم وتحفيز القطاع الخاص
3. ادماج القطاع غير المهيكل
4. توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني

التدابير

تحسين البنيات التحتية والنقل واللوجستيك

- تطوير شبكة طرقية وطنية مهيكلة، مكملة لشبكة الطرق السيارة، من أجل تحسين مستوى السير والسلامة وضمان ربط طرقي مستمر بين المحاور الأساسية (التجمعات السكنية الأساسية، الموانئ الكبيرة والمطارات، ومحطات توليد الطاقة ...)
- تسريع وتيرة إنجاز الطرق السريعة
- إرساء سياسة طرقية مستعجلة ترمي إلى تأهيل الرصيد الوطني الطرقي والاعتناء بترميمه
- مواصلة تحديث وتأهيل الشبكة والمحطات السككية
- مواصلة وتسريع أشغال شبكة المطارات لمواكبة تطور الرواج الجوي
- مواصلة الإصلاح المؤسساتي لقطاع الموانئ والنقل البحري
- تنزيل ملائم للاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجيستيكية
- مراجعة منظومة النقل ونظام الرخص
- الرفع من وتيرة إنجاز لطرق والمسالك القروية

تنشيط السياحة

- تقييم واستكمال مشاريع المخططات الاستراتيجية لتنمية السياحة
- وضع استراتيجية لتنويع المنتوجات السياحية تراعي الخصوصيات السوسيو مجالية
- دعم الجمعيات المتخصصة والمعنية بالنهوض بقطاع السياحة
- مضاعفة الطاقة الإيوائية ومواصلة فتح محطات سياحية جديدة
- وضع مخططات سياحية جهوية مقرونة بمخططات عمل إجرائية وبالتزامات استثمارية
- وضع نظام دعم لمواكبة المقاولات السياحية من أجل تأهيل وتحسين جودة الخدمات
- إعادة النظر في معايير وأسس تصنيف الفنادق وباقي المؤسسات السياحية
- مضاعفة عدد المرشدين السياحيين ليصل الى 5000 مرشد سياحي بالمدن والمدارات السياحية
- إحداث معاهد خاصة لتكوين المرشدين السياحيين لتقوية مهنة المرشد السياحي وجعلها أكثر احترافية
- تكثيف الحملات الترويجية للمغرب في الخارج وفق منظور جديد

الالتزامات

توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة

مقابل أقل من 1.800كلم في 2016

رفع عدد السياح

مقابل 10,18 مليون في 2015

الرفع من إنتاج وتنافسية الإقتصاد الوطني

الإنتاج والتنافسية

تنمية الصناعة التقليدية والتجارة الداخلية

المحور الثاني

الأهداف

1. **دعم العرض، خاصة الصناعي والتصديري**
2. **تنظيم وتحفيز القطاع الخاص**
3. **ادماج القطاع غير المهيكل**
4. **توفير الكفايات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني**

التدابير

تنظيم ودعم أنشطة الصناعة التقليدية

- تسريع إخراج القانون والمراسيم المنظمة للحرف
- تعزيز البنيات التحتية لإنتاج وتسويق المنتوج الوطني التقليدي
- تخصيص وإنجاز قرى ومُركّبات للصناع التقليديين بمختلف جهات المملكة
- تسهيل ولوج الحرفيين إلى نظام المقاولة الذاتية
- ربط الدعم اللوجستيكي والمالي بالانخراط في التنظيمات المهنية
- إعطاء اهتمام خاص لتكوين الصناع التقليديين من أجل تحسين مهاراتهم
- تشجيع ودعم الأسواق النموذجية بالمدارات السياحية المتواجدة داخل المدن وفي المعارض الوطنية والدولية
- البحث عن أسواق خارجية جديدة ووضع منظومة لتيسير المعاملات الجمركية

تنظيم وتطوير التجارة الداخلية

- وضع استراتيجية جديدة لتنظيم وتطوير التجارة الداخلية
- وضع مخططات جهوية لتنمية التجارة الداخلية في إطار تعاقدي مع إعطاء الأولوية لعصرنة تجارة القرب ودعم الشبكات التجارية ذات علامة مغربية
- مراجعة القوانين المنظمة لأسواق الجملة
- تقنين التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع فيما يخص المراقبة والرخص
- تفعيل المساطر القانونية الكفيلة للحد من ظاهرة الباعة غير المنظمين، ووضع برامج لإدماجهم في حركة تجارية منظمة قائمة على عصرنة تجارة القرب
- توفير تمويل بنكي مناسب ووعاء عقاري خاص للأنشطة التجارية

الالتزامات

رفع عدد التجار المستفيدين من برامج المواكبة والدعم

20.000
مستفيد
2021

مقابل حوالي 3.000 مستفيد في 2015

الرفع من قيمة صادرات قطاع الصناعة التقليدية

300
مليون درهم
2021

مقابل حوالي 65 مليون درهم في 2015

توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة

الطبقات المتوسطة والاستهلاك

إنعاش التشغيل

المحور الثاني

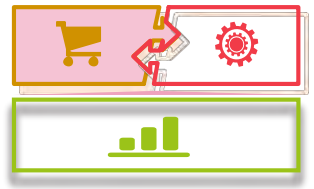

الأهداف

1. **تحسين الدخل الفردي**
2. **انعاش التشغيل**
3. **توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة**

التدابير

- تسريع وتيرة أجرأة الاستراتيجيات القطاعية بإدماج البعد الجهوي والأحواض الجهوية للتشغيل
- تقوية البرامج الإرادية للتشغيل، وذلك بوضع آليات فعالة لإدماج الشباب المجازين وحاملي الشهادات في سوق الشغل
- الرفع من نسبة تحمل النفقات المرتبطة بحصة المشغل في الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة سنتين، بالنسبة للمقاولة الراغبة في إدماج الذين استفادوا من التدريب
- تقديم منحة تقدر ب60% من الأجر الأدنى المعتمد لفائدة، الباحثين عن الشغل، الراغبين في الاستفادة من التكوين في تخصصات لها علاقة بحاجيات المقاولات لتطوير أنشطتها
- تطوير شراكات في مجال الوساطة في التشغيل بين القطاعين العام والخاص ومع الفاعلين الجمعويين بتنسيق مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
- وضع إطار ناجع لتنظيم علاقات الشغل والوساطة في سوق الشغل، من أجل ملاءمتها مع ضرورة توفير حماية أفضل للعمال وتيسير ولوج المرأة للشغل وتشجيع تشغيل الشباب
- إحداث لجن وطنية وجهوية ومحلية للتشغيل تضم جميع الشركاء والفاعلين من أجل تسريع تنقيذ مخططات تنمية التشغيل
- منح تحفيزات اجتماعية وضريبية لفائدة المقاولات في طور الإحداث الراغبة في تشغيل على الأقل 3 من حاملي الشهادات
- إعطاء الأولوية للكفاءات الشابة على الصعيد المحلي في استغلال الملك العمومي في اطار عقود حق الانتقاع
- وضع عقود خاصة للتشغيل حسب نوعية الشهادة باعتماد اليات تحفيزية
- تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات الذاتية

الالتزامات

رفع نسبة الطبقات المتوسطة

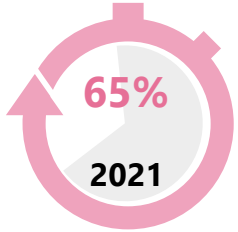

مقابل أقل من 50% في 2015

خفض معدل البطالة

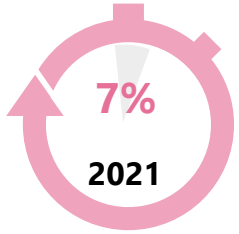

مقابل حوالي 10%في 2016

توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة

الطبقات المتوسطة والاستهلاك

القدرة الشرائية واستهداف الطبقات المتوسطة

المحور الثاني

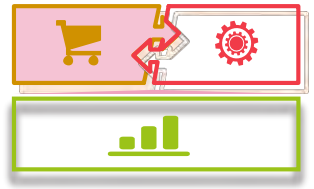

الأهداف

1. **تحسين الدخل الفردي**
2. **انعاش التشغيل**
3. **توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة**

التدابير

حماية وتحسين القدرة الشرائية

- تحسين الدخل الفردي :
  - تحسين الدخل الحقيقي من خلال وقف الزيادات في الأسعار
  - تخفيض الضغط الضريبي على الدخل بالنسبة للشرائح ذوي الدخول المتوسطة
  - خفض الضريبة على القيمة المضافة
  - إقرار الحق في خصم تكاليف تمدرس الأطفال من الضريبة على الدخل، ذلك أن إعفاء كل أو جزء من المبالغ المرتبطة بتمدرس الأطفال من الضريبة على الدخل من شأنه أن يحسن الدخل الحقيقي للأسر ويخفف من العبء المادي للآباء، ويشجعهم على تمدرس أبنائهم...
- السهر على حسن سير الأسواق من خلال ضمان المنافسة والحد من المضاربة
- التحكم في الأسعار من خلال المراقبة وحصر التضخم
- محاربة الغش وتعدد الوسطاء

استهداف السياسات العمومية للطبقات المتوسطة

- ضمان التغطية الصحية لمختلف الفئات السوسيو-مهنية المتوسطة (الحرفيون، المهن الحرة، التجار الصغار، المقاولات الذاتية...)
- تطوير النقل الجماعي : النقل الحضري- النقل الجوي الداخلي...
- التعميم التدريجي للترامواي في المدن التي يفوق تعداد سكانها 500 ألف نسمة
- تنويع العرض السكني الموجه للطبقات المتوسطة وتقديم تحفيزات ضريبة لفائدة هذه الطبقات ذوي الدخول لمتوسطة لاقتناء سكنها الرئيسي
- تطوير العرض في مجالات الرياضة وتنمية السياحة الداخلية لفائدة الطبقات المتوسطة

الالتزامات

خفض الضريبة على القيمة المضافة

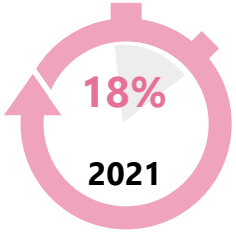

مقابل20% حاليا

خفض نسبة التضخم

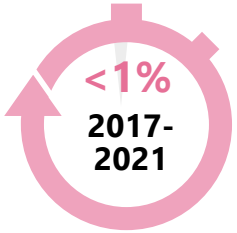

مقابل 1,6% في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

توسيع وتقوية الطبقات المتوسطة

الطبقات المتوسطة والاستهلاك

تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المحور الثاني

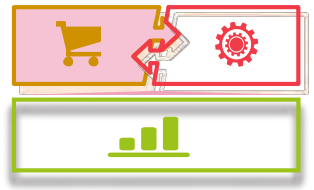

الأهداف

1. **إدماج القطاع غير المهيكل**
2. **الرفع من القيمة المضافة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

التدابير

- الارتقاء بالاقتصاد الاجتماعي إلى آلية لثورة صناعية حقيقية في العالم القروي من شانها أن تخلق فرص للتشغيل وقيمة مضافة محلية ضخمة وتعمل على تثبيت الساكنة القروية
- تكثيف وتثمين العرض المتوفر، وذلك عبر توجيه الدعم العمومي في هذا المجال إلى خلق «أقطاب محلية وجهوية للتجميع والتثمين والتجويد»، تضطلع التعاونيات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي بتدبيرها
- دعم التسويق والتوزيع والتصدير من خلال الدفع إلى إنشاء تعاونيات تجارية تجمع العرض وتسوقه وتوزعه محليا ودوليا لحساب تعاونيات الإنتاج والمنتجين الصغار الفرادى
- تسهيل ولوج التعاونيات للصفقات العمومية والحرص على شفافية هذه الصفقات
- إحداث صندوق تضامني لتطوير قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وضع نظام جغرافي معلوماتي للأنشطة المدرة للدخل خاص بكل جهة
- خلق بورصة إلكترونية وطنية لتسويق منتوجات الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الدولي
- وضع نظام للتغطية الصحية للفاعلين في القطاع عبر آلية مبتكرة تقوم على تمويله من خلال مداخيل المنتجين
- وضع منظومة لتشجيع تطوير الأنشطة المدرة للدخل
- وضع إطار قانوني للتجارة المنصفة

الالتزامات

تسريع وتيرة خلق التعاونيات النشيطة

5.000 تعاونية جديدة 2021

الرفع من نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الاجمالي

>7% 2021

مقابل أقل من 3% في 2015

برنامج حزب الاستقلال

تعاقد من أجل الكرامة

الانتخابات التشريعية 2016

مقدمة — أسس برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2016

1 — المحور الأول للبرنامج : إصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

2 — المحور التاني للبرنامج : نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

3 — المحور الثالث للبرنامج : اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة

4 — المحور الرابع للبرنامج : استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

المواطن في قلب السياسات الاجتماعية

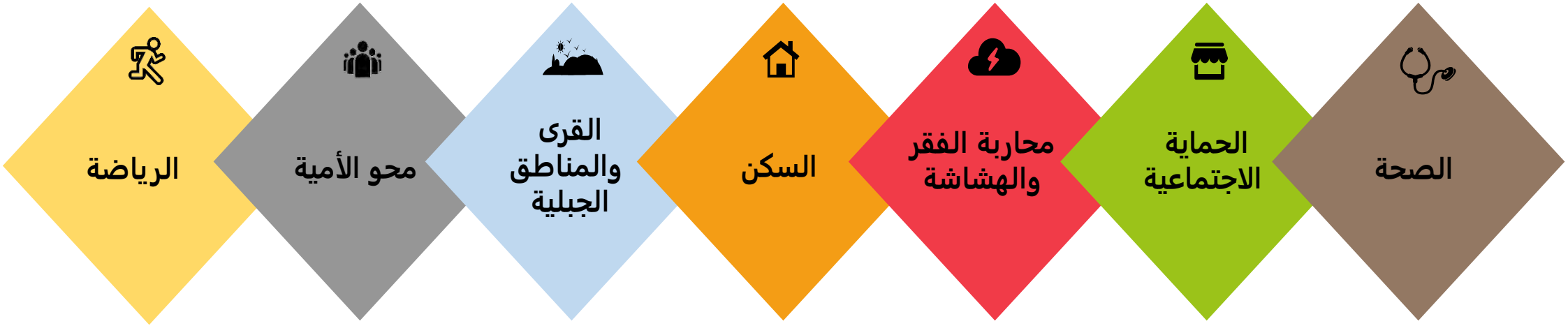

تقوية البنيات التحتية وتعزيز الخدمات الصحية

الصحة

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **تحسين الولوج للخدمات الصحية لكافة الشرائح المجتمعية**
2. **تحسين التأطير الصحي**
3. **تقوية وتأهيل البنيات التحتية الصحية**

التدابير

- إحداث المجلس الوطني للصحة
- النهوض بالعلاجات الصحية الاولية والوقائية
- تسريع وتيرة تنزيل الخريطة الصحية وتحسين البنيات التحتية
- إنشاء مراكز استشفائية جامعية جديدة بكل الجهات التي تفتقر لهذه المراكز، للحد من الفوارق الجهوية في الموارد البشرية وفي التجهيزات من أجل تحسين الولوج للخدمات الإستشفائية والعلاجية
- إحداث مراكز استقبال المكالمات وتنظيم مسارات للرعاية بين القطاعين العام والخاص
- وضع شروط تحفيزية لتشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص لسد الخصاص المسجل في بعض المناطق في الأطباء العامين أو المتخصصين، وذلك قصد تنفيذ الخريطة الصحية في أقرب الأجال
- اعتماد نظام معلوماتي مركزي في المؤسسات الاستشفائية للولوج العادل والسريع إلى العلاج والخدمات الطبية
- الاستمرار في سياسة تخفيض أثمنة الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة
- وضع نظام صحي جهوي
- تعزيز برامج الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة وعلاجها والتكفل بعلاج المرضى المعوزين
- تطوير نظم العلاجات الطويلة الأمد مع تطوير أساليب مستدامة ماليا
- تحسين البنيات التحتية للتخفيف من الضغط على اقسام المستعجلات باستخدام مراكز التشخيص الاستشفائية
- تطوير نظام الإنجاد والمستعجلات على الصعيد الوطني
- تعزيز البنيات التحتية والتجهيزات بالعالم القروي (المراكز الصحية، دور الولادة...)

الالتزامات

تقليص العجز في عدد الأطباء

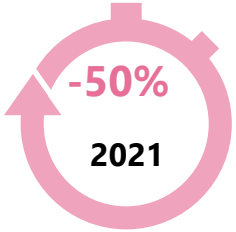

مقابل عجز في عدد الأطباء يصل الى 7.000 في 2015

تقليص العجز في عدد الممرضين

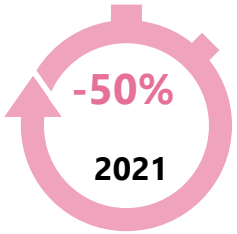

مقابل عجز في عدد الممرضين يصل الى 9.000 في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

توسيع الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **توسيع الحماية الاجتماعية**
2. **تحسين وتنويع شبكات الامان**

التدابير

- تجميع القطب الاجتماعي واحداث لجنة وزارية لتنسيق وتحسين استهداف التدخلات الاجتماعية
- مراجعة خصائص الاستهداف الخاصة بالمعوزين وإحداث سجل موحد للتدخلات الاجتماعية
- إحداث وكالة وطنية لتسيير نظام المساعدة الطبية للمعوزين وتعميمه على كل الجماعات القروية والأحياء الهامشية للمدن
- تسريع وتيرة تعميم نظام التغطية الصحية (AMO-CNSS) لجميع شرائح عمال القطاع الخاص
- الرفع من الحد الأدنى للتقاعد الى مستوى الحد الأدنى الأجور، بالنسبة للفئة العمرية 70 سنة فما فوق
- مباشرة الاصلاح الشمولي للتقاعد
- التسريع في توسيع التغطية الاجتماعية لأكثر من 90 % بالمائة من الساكنة في أفق 2021 لتشمل مختلف شرائح المهن الحرة والتجار والصناع التقليديين والصيادين والمشغلين الذاتيين
- ضمان الحد الأدنى للحياة الكريمة بدعم الأسر في وضعية صعبة أو ضائقة طارئة، وذلك ب :
  - تبسيط وتسريع مساطر الاستفادة من التعويض النقدي عن فقدان الشغل
  - تقديم دعم نقدي يعادل 3 أشهر من الكراء بالنسبة للأسر المحكوم عليها بافراغ السكن
  - دعم نقدي لحاملي الشهادات بعد التخرج لمدة 3 أشهر للباحثين عن الشغل، مقابل الانخراط في برامج التكوين والادماج التي تقدمها وكالة (ANAPEC)
  - تقديم تعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتفعيل القانون المتعلق بالتأمين عن الكوارث الطبيعية

الالتزام

رفع نسبة التغطية الاجتماعية

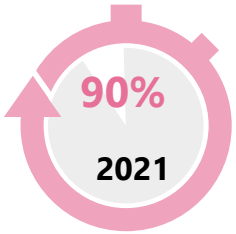

مقابل 30%> في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

اعتماد تدابير كفيلة بمحاربة الفقر والهشاشة

محاربة الفقر والهشاشة

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **تحسين دعم القدرة الشرائية**
2. **تقليص معدل الهشاشة**

التدابير

- محاربة التوريث الجيلي للفقر وتوفير وسائل الارتقاء الاجتماعي عبر :
  - الحد من الهدر المدرسي خاصة في مستوى التعليم الإعدادي وفي أوساط الفتيات القرويات
  - ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم الأساسي بين أطفال الوسطين القروي والحضري
  - إحداث مدرسة الفرصة الثانية
- وضع نظام جديد «رعاية» لدعم النساء الحوامل المعوزات لمدة 5 سنوات، شريطة خضوعهن للإشراف الطبي أثناء الحمل والولادة في المراكز الطبية المعتمدة واخضاع اطفالهن الى غاية السنة الخامسة للفحوصات الطبية
- تطوير الأنشطة المدرة للدخل عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي إطار المخططات الجهوية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- توسيع برنامج «تيسير» ليشمل كل الجماعات القروية
- تبسيط مساطر الاستفادة من برنامج «راميد» نظام المساعدة الطبية للمعوزين
- توسيع قاعدة التلاميذ المستفيدين من برنامج المليون محفظة وتعميم توزيع كل الأدوات المدرسية الأساسية والكتب المدرسية المقررة
- وضع برامج جديدة لدعم التمدرس في العالم القروي
- تسهيل وتبسيط مساطر استفادة المطلقات والارامل من دعم صندوق التماسك الاجتماعي
- توفير السكن اللائق والقضاء على دور الصفيح

الالتزامات

خفض معدل الفقر

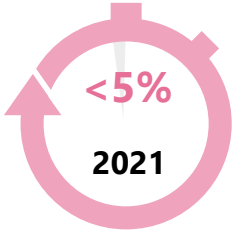

مقابل حوالي 9% في 2014

خفض معدل الهشاشة

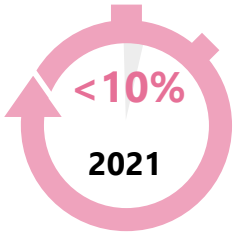

مقابل أزيد من 17% في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

تكثيف وتنويع عرض السكن

السكن

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **القضاء على العجز في السكن**
2. **القضاء على السكن الصفيحي**
3. **تنويع العرض السكني لفائدة الطبقات المعوزة ومتوسطة الدخل**

التدابير

- مراجعة الحد الأدنى من المساحة المخصصة للسكن الاجتماعي
- وضع آليات جديدة لتحديد وتوحيد منتوج السكن الاجتماعي
- اعتماد التكنولوجيا الرقمية في ضبط البنية العقارية
- تبسيط مسطرة البناء بالوسط القروي
- إقرار الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات تفويت المساكن الاجتماعية المعدة للسكن الرئيسي والتي لا يتعدى ثمن بيعها 500.000 درهم
- تشجيع السكان على التجمع من أجل إنشاء وحداث سكنية
- تطوير وتكثيف العرض من المساكن المعدة للإيجار
- إعطاء الأولوية في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للأسر المعوزة المستفيدة من عملية إعادة الإسكان
- تكثيف وتنويع العرض السكني، من خلال إلزام المنعشين بتخصيص 50% من مشاريعهم للسكن الاجتماعي
- تقديم تسهيلات إجرائية لتمكين المنعشين العقاريين من استكمال مشاريعهم المرتبطة بالسكن الاجتماعي، من خلال إضافة فترة زمنية إضافية قصد إتمام برامجهم السكنية، وذلك أخذا بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية والمالية التي يعرفها قطاع السكن الاجتماعي
- دعم البرامج السكنية ذات التكلفة المنخفضة (140 ألف درهم) لفائدة الأسر القاطنة في السكن غير اللائق.
- وضع تدابير استعجالية جديدة لدعم الأسر المعوزة التي تقطن الدور الآيلة للسقوط في المدن العتيقة
- إحداث سكن بالعالم القروي يحترم خصوصيات المجال

الالتزامات

القضاء على السكن في احياء الصفيح

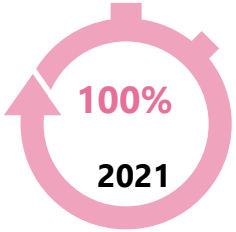

مقابل حوالي 90% في 2015

الحد من العجز في المساكن

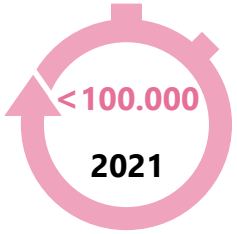

مقابل 400.000 في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

القرى والمناطق النائية

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **تغطية حاجيات العالم القروي والمناطق النائية من الشبكات الأساسية : الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق والمسالك القروية**
2. **توفير شروط الحماية الاجتماعية**

التدابير

- تتبع وتقييم تدخلات الدولة في العالم القروي والمناطق الجبلية: تطوير القدرات التدبيرية بهدف ضمان إنجاز الأهداف المسطرة ونجاعتها وجودتها
- إنجاز تقييم سنوي حول التنمية القروية: وضع تقرير سنوي يناقش داخل البرلمان بغرفتيه عند بداية كل سنة من أجل رصد الاختلالات واقتراح تدابير عملية لتجاوزها وتجويد البرامج التنموية
- توفير شروط الحماية الاجتماعية، وذلك بتيسير الولوج للخدمات الاساسية وتوفيرها عبر برنامج استعجالي
- رفع الدخل الفردي للساكنة القروية من خلال دعم ولوج الساكنة بالوسط القروي للأنشطة المدرة للدخل
- ضمان التقائية مجالية للتدخلات المختلفة، وذلك بملاءمة التدبير المجالي مع المتطلبات السوسيو-اقتصادية والثقافية والبيئة للوسط القروي
- تسريع وتيرة إنجاز التجهيزات والبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية
- تغطية حاجيات العالم القروي والمناطق الجبلية من الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق والمسالك القروية والمراكز الصحية
- إقرار تسعيرة مخفضة للكهرباء والماء الصالح للشرب بالعالم القروي والمناطق الجبلية
- تشجيع الفاعليين الاقتصاديين على إحداث مراكز تجارية ووحدات صناعية وفتح صيدليات ومراكز صحية، خاصة وتوفير وسائل النقل المناسبة

الالتزامات

فك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية

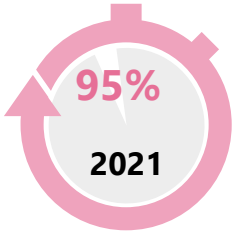

مقابل 79% في 2015

الربط التام بالشبكة الوطنية للماء الشروب

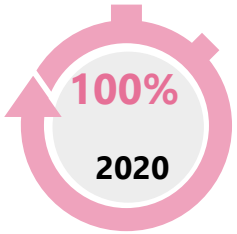

مقابل 93% في 2015

نحو محو نهائي للأمية

محو الأمية

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **توسيع برامج محو الأمية**
2. **حث الجماعات الترابية والمقاولات والمجتمع المدني على الانخراط في برامج محو الأمية**

التدابير

- تفعيل الوكالة الوطنية لمحو الأمية بتمثيليات جهوية تسهر على تدبير عمليات محاربة الأمية على الصعيد المحلي والجهوي وتكوين المنشطين والمتدخلين في تنفيذ برامج محاربة الأمية
- فتح أقسام خاصة للمنقطعين عن الدراسة
- ربط برامج محو الأمية ببرامج التكوين المهني ومحو الأمية الوظيفية داخل المقاولة
- دعم الجماعات الترابية ومختلف المنتخبين للمساهمة في محاربة الأمية
- إنتاج وسائل ديداكتيكية ملائمة لخصوصيات الفئات المستهدفة
- جعل المقاولة وباقي مؤسسات الإنتاج منفتحة على برامج محاربة الأمية، من حيث التمويل، والتنفيذ، والتقويم
- تهيئ برامج حسب الفئات المستهدفة تتناسب مع مراحلهم العمرية
- تشجيع المستفيدات والمستفيدين من برامج محاربة الأمية على الانخراط في الأنشطة المدرة للدخل من خلال برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وضع برامج لمرحلة ما بعد الأمية

الالتزام

خفض نسبة الأمية

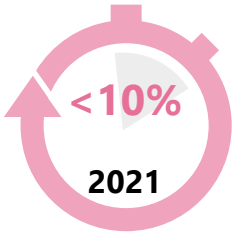

مقابل حوالي 30% في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

الارتقاء بمستويات الرياضة الوطنية

الرياضة

المحور الثالث - المكونات

الأهداف

1. **توسيع نطاق ممارسة الرياضة لتشمل كافة شرائح المجتمع**
2. **تنظيم الممارسة الرياضية**
3. **دعم الانخراط في التنظيمات الرياضية وتكثيفها**
4. **تشجيع الرياضة المدرسية والجامعية**

التدابير

- وضع مخطط استراتيجي للنهوض بالرياضة كرافعة اقتصادية على غرار باقي المخططات القطاعية الأخرى
- تنظيم الممارسة الرياضية
- تحديد المسؤوليات في التسيير الرياضي
- وضع التدابير المؤسساتية والقانونية من أجل مواكبة الرياضة العالمية
- تقوية النشاط الرياضي للجمعيات
- تنظيم حملات توعية لحث الناس على ممارسة الرياضة
- إحداث بموجب قانون نظام «رياضة ودراسة» داخل أكاديميات رياضية
- توفير وسائل التكوين والتأطير مع الاهتمام بالجانب التربوي والاخلاقي وتحفيز المؤهلات البدنية والذهنية
- البحث والتنقيب عن المواهب الرياضية من خلال مشاركتها في الألعاب الرياضية المدرسية وبالأحياء
- احداث صندوق وطني لدعم الرياضة وتنويع مصادر تمويل الرياضة
- تعميم انشاء ملاعب القرب
- تشجيع الجماعات الترابية والقطاع الخاص على المشاركة في تنمية الرياضة
- تمكين الرياضيين من الحماية الاجتماعية والاستفادة من التقاعد
- تشجيع الاحتراف في الميدان الرياضي لخوض التظاهرات الرياضية الدولية

الالتزامات

رفع نسبة الممارسة الرياضية المنتظمة

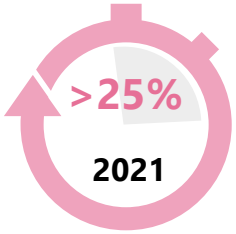

مقابل 16%> في 2015

رفع عدد الممارسين المنطويون للجامعات الرياضية

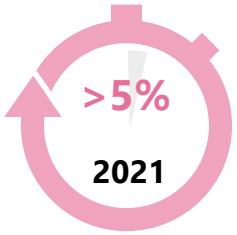

مقابل 1%> في 2015

برنامج اجتماعي يواكب كل فئات المجتمع المغربي

المرأة

تحقيق المساواة والمناصفة ومحاربة كل اشكال التمييز ضد المرأة

الطفولة

دعم وحماية الطفولة

الشباب

الاشراك الفعلي للشباب في التنمية

مغاربة العالم

الاستجابة لتطلعات مغاربة العالم

ذوي الاحتياجات الخاصة

تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من المواطنة الكاملة

المسنون

العناية بالمسنين

نحو تحقيق المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة

المرأة

الأهداف

1. **السعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء**
2. **مكافحة أشكال التمييز والعنف ضد النساء**
3. **ادماج المرأة في الحياة السياسية والأنشطة الاقتصادية**

التدابير

- مأسسة المساواة والمناصفة في السياسات العمومية
- تحقيق المناصفة ومحاربة أشكال التمييز ضد المرأة
- تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة التمييز ضد المرأة وتمكينها من القيام بمهامها
- تعميم إدماج مقاربة النوع في كل السياسات الوطنية، وتطوير منظومة إحصائية ومعرفية متعلقة بمختلف مؤشرات النوع من خلال إدماج مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي وحقوق النساء بشكل أفقي في كل الأهداف ووفق بعد مجالي محلي
- اعتماد مقاربة أفقية في مجموع السياسات القطاعية لاسيما في مجال التربية والصحة والشغل، ومناهضة أشكال العنف وتجاوز الصور النمطية والسلبية
- تعزيز المشاركة السياسية للنساء من خلال العمل على رفع مستوى التمثيلية النسائية في جميع المؤسسات المنتخبة أو الخاضعة للتعيين إلى الثلث في أفق المناصفة
- تمكين المرأة من ولوج المناصب العليا ومختلف مراكز المسؤولية والقرار
- تعديل مدونة الأسرة بما يضمن للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتعلق بالعلاقة مع الأطفال
- التطبيق التام لأحكام مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة
- تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وفي إنشاء المقاولات والانخراط في كافة مستويات الأنشطة المدرة للدخل
- تحقيق المساواة في مجال التمدرس ودعم تمدرس الفتيات وخاصة في العالم القروي
- الحرص على تفعيل القانون المتعلق بالعنف ضد النساء
- الرفع من عدد خلايا مكافحة العنف ضد المرأة المتوفرة بالمحاكم الابتدائية
- الرفع من عدد مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف
- وضع مخطط عمل إجرائي للنهوض بالصحة الإنجابية للنساء من خلال جعل الولادة تحت المراقبة الطبية

الالتزامات

رفع معدل النساء النشيطات

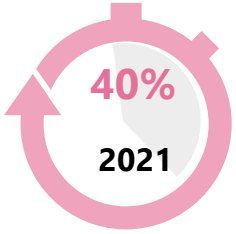

مقابل حوالي 25% في 2015

رفع نسبة النساء في البرلمان

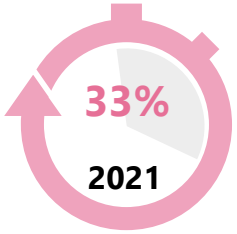

مقابل 17% في 2015

دعم وحماية الطفولة

الطفولة

الأهداف

1. **تعزيز آليات حماية الطفولة**
2. **محاربة كافة أشكال العنف ضد الأطفال**
3. **اعتبار الاهتمام بالطفولة وقضاياها أولوية من أولويات التنمية الاجتماعية والبشرية**

التدابير

- إحداث مندوبية عامة لحماية الطفولة واعادة التأهيل الاجتماعي
- توفير الحماية القانونية والاجتماعية للطفولة
- وضع ميثاق عمل مبني على التزامات الاطراف الادارية والجمعوية المعنية
- نهج سياسة حكومية مندمجة لحماية والتكفل بأطفال الشوارع
- التسريع بإخراج المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وتمكينه من الاضطلاع بأدواره الدستورية ودعمه بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية
- تعميم أماكن الترفيه واللعب للأطفال والتجهيزات الرياضية والتخييمية، وإيجاد فضاءات لتطوير أنشطة لفائدة الطفولة، وذلك في إطار عقود برامج مع الجماعات الترابية
- تحسين الدعم للأسر الفقيرة لمكافحة الهدر المدرسي
- تأهيل الموارد البشرية العاملة بشكل مباشر أو متطوعة من أجل الطفولة
- إرساء الشفافية في صفقات الإنجاز والاستفادة من الدعم المالي والانشطة ذات الطابع التنموي والثقافي والتخييمي
- تأهيل وتكثيف مراكز التخييم
- وضع برامج حكومية للتحسيس والتوعية بمخاطر الجريمة الالكترونية ومخاطر تشغيل الاطفال في سن التمدرس وبأضرار العنف البدني والجنسي والنفسي على صحة الأطفال
- دعم حملات المجتمع المدني التحسيسية التي تقدم برامج للتوعية بالمخاطر المحدقة بالطفولة

الالتزامات

خفض معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات
(نسبة لكل 1000ولادة حية)

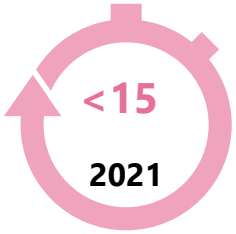

مقابل 29,5 في 2014

تحسين ترتيب المغرب على الصعيد الدولي في حماية الطفولة

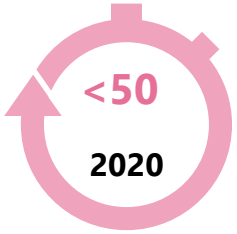

مقابل 74 في 2014

الاشراك الفعلي للشباب في التنمية

الشباب

الأهداف

1. **توسيع ادماج الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية**
2. **دعم الشباب على الاندماج في الجمعيات**
3. **تسهيل انخراط الشباب في الانشطة الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية**

التدابير

- وضع سياسة عمومية مندمجة لإشراك الشباب في التنمية
- التسريع بإخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي وتمكينه من الاضطلاع بأدواره الدستورية ودعمه بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية
- وضع مدونة للجمعيات وللشباب تروم خلق مناخ تشاركي لتقاسم المسؤولية والتشجيع على المشاركة
- توفير الأليات التمويلية لبرامج الشباب
- إحداث شباك وحيد للعمل مع الجمعيات في تطوير الشراكات مع مراعاة تكافؤ الفرص والأهلية
- دعم الشباب للانخراط في برامج التكوين المهني وانعاش التشغيل
- توفير البنيات والتجهيزات الرياضية والتخييمية وفضاءات لتطوير أنشطة لفائدة الشباب، في اطار عقود برامج مع الجماعات الترابية
- تنظيم تداريب وتكوين من أجل تدعيم التربية على المواطنة والتحسيس بالمسؤولية
- تشجيع التنمية الذاتية والمبادرة الفردية والمشاركة السياسية
- تنظيم برامج وحملات تواصلية لتحسيس الشباب بمخاطر التدخين والمخدرات والعنف
- إعادة النظر في النظام الأساسي للمعهد الملكي لتكوين الأطر في أفق وضع حد لعطالة خريجي هذا المعهد
- الرفع من كفاءات ومهارات مؤطري الشباب
- إرساء الشفافية في صفقات الإنجاز والاستفادة من الدعم المالي والانشطة ذات الطابع التنموي والثقافي والتخييمي والتكوين وذلك عبر وضع دفاتر للتحملات مبنية على معايير الاستحقاق والمساواة وتراعي خصوصيات المجال والتنوع وتطوير الجمعيات الشبابية

الالتزامات

خفض معدل البطالة من 15 الى 24 سنة

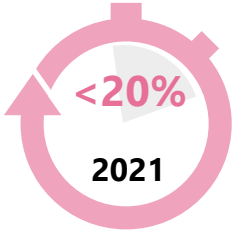

مقابل حوالي 39% في 2015

رفع نسبة التمدرس في الجامعات للفئة العمرية 18 - 24 سنة

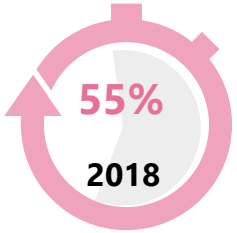

مقابل 40% في 2015

الاستجابة لتطلعات مغاربة العالم

مغاربة العالم

الأهداف

1. تمتيع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات
2. تبسيط إجراءات تقديم الخدمات الإدارية
3. تنويع وعصرنة الخدمات القنصلية بما يستجيب لمتطلبات المغاربة المقيمين في الخارج

التدابير

الجانب الثقافي

- خلق مراكز ثقافية مغربية داخل مختلف عواصم العالم لصيانة الإنسية المغربية
- تقوية التواصل الثقافي بين مغاربة العالم وأسرهم داخل الوطن

التربية والتكوين

- إنشاء مدارس تابعة للسفارات المغربية تعنى بتربية أبناء الجالية المغربية
- إعادة النظر في طريقة اختيار الأساتذة الذين يتم إرسالهم في بعثات تعليمية والرفع من مستوى هذه الكفاءات

الخدمات الاجتماعية

- إنشاء خلايا لتدبير الأزمات التي تؤثر سلبا على مغاربة العالم
- العمل على حماية المغاربة من كل أشكال الاضطهاد والمضايقات
- وضع مخطط للمصاحبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج

المواكبة القانونية والإدارية

- الإسراع في إحداث شباك وحيد لتقديم الخدمات الإدارية وتبسيط الإجراءات
- تأهيل وعصرنة الخدمات القنصلية
- وضع نظام لمعالجة الشكايات المقدمة من طرف الجالية المغربية المقيمة بالخارج

تقوية الاستثمارات بالوطن

- مصاحبة رجال الأعمال المغاربة الوافدين من الخارج
- خلق فضاءات للتواصل حول فرص الاستثمار بالمغرب
- تقديم اعفاءات ضريبية وجمركية لقائدة المغاربة القاطنين بالخارج

التمثيل السياسي

- إشراك الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الحياة السياسية لبلدهم
- ضمان تمثيلية ديمقراطية للجالية في كافة المجالس الاستشارية وجميع المؤسسات الدستورية
- إجراء إحصاء دقيق لمغاربة المهجر

الالتزام

رفع مستوى الرضى من جودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم

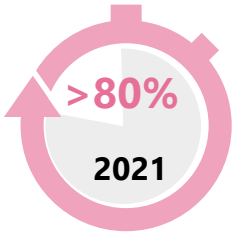

تعاقد من أجل الكرامة

تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من المواطنة الكاملة

ذوي الاحتياجات الخاصة

الأهداف

1. **اعتبار الاعاقة من أولويات الصحة العمومية**
2. **تعميم التغطية الصحية لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**
3. **مواكبة اجتماعية دائمة**

التدابير

- بلورة سياسة وطنية للإدماج الاجتماعي بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة
- اعتبار الاعاقة من أولويات الصحة العمومية :
  - الرفع من التمويل الخاص بالخدمات الصحية في المراكز العمومية لإعادة التأهيل مع تعميم هذه المراكز على المستوي الوطني
  - تخصيص من10% إلى 20% من أسرة المستشفيات الجامعية
  - تحسين كفاءات العاملين في مجال الإعاقة وتوفير المزيد من الأطر المتخصصة
  - تسهيل الحصول على المعلومات والارشادات بالمراكز الطبية لذوي الاعاقة
- وضع نظام جديد لتقييم الإعاقة والاحتياجات الخاصة
- وضع مرجع محين لتحديد الأشخاص في وضعية إعاقة الواجب استفادتهم من التكفل
- تخصيص دعم مباشر للأسر للتكفل بأطفال ذوي احتياجات خاصة
- وضع شبكة المتدخلين في مجال الإعاقة، مع تحديد آليات وأدوات للحكامة وقاعدة للمعطيات
- تحسين التغطية الصحية لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إدماج هذا البعد في معايير نظام المساعدة الطبية
- تعزيز دمج بعد الإعاقة في البرامج القطاعية، كالتعمير والنقل والإعلام وكذا مخططات العمل الجهوية والإقليمية والجماعية
- إقرار إعفاءات ضريبية على المعدات المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة والأطراف الاصطناعية
- تقوية إحداث وتجهيز مراكز التأهيل والتكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- إحداث مراكز متخصصة لإدماج الأطفال المعاقين ذهنيا
- إلزام الادارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجامعات والمؤسسات التكوينية والتعليمية بتفعيل الولوجيات
- دمج مضامين قانون الولوجيات خلال التعاقدات الخاصة بالتدبير المفوض للنقل الحضري وأشغال التأهيل الحضري
- تعزيز التكفل السريع بضحايا حوادث السير

الالتزامات

خفض معدل البطالة عند ذوي الاحتياجات الخاصة

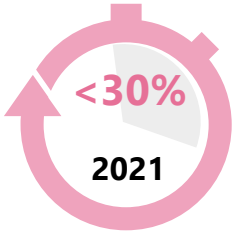

مقابل أزيد من 47% في 2015

تعميم الولوجيات في المصالح العمومية

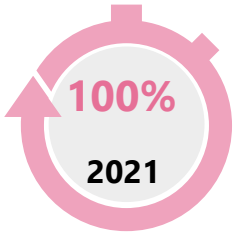

مقابل أقل من 60% في 2015

تعاقد من أجل الكرامة

العناية بالمسنين

المسنون

الأهداف

1. **توفير تغطية صحية شاملة**
2. **محاربة كل أشكال اقصاء المسنين والعنف ضدهم**

التدابير

- تطوير مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال الرعاية الاجتماعية للمسنين
- اقرار التكوين المستمر للأطباء العامين في مجال طب الشيخوخة باستعمال نواة الأطر الطبية المختصة في طب الشيخوخة
- دعم المجتمع المدني الفاعل في مجال الرعاية الاجتماعية للمسنين
- دعم الأسر (من غير الأبناء) التي ترغب في التكفل بالمسنين
- تكييف المنظومة الصحية حسب احتياجات المسنين
- تدريس "طب الشيخوخة" بكليات الطب والصيدلة
- إعداد برامج تحسيسية لمحاربة كل الأشكال اقصاء المسنين والعنف ضدهم
- خلق بيئة مواتية للمسنين تشمل مجالات المواصلات والإسكان والعمل والحماية الاجتماعية والمعلومات والتواصل
- توفير تغطية صحية شاملة للمسنين غير المنخرطين في نظام التغطية الصحية
- التتبع والتقييم للسياسة العمومية حول الشيخوخة
- تفعيل المرصد الوطني للمسنين، تحسين أليات تحليل ورصد الشيخوخة عبر القيام بدراسات وبحوث خاصة بالشيخوخة والصحة وبالجوانب الاجتماعية
- إحداث مراكز سوسيو ترفيهية ورياضية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتكفل بالمسنين خلال فترة النهار
- تكوين الأطر في مجال استعمال المقاييس العلمية لتقييم المقدرات الوظيفية لدى المسنين

الالتزامات

توفير الرعاية الطبية

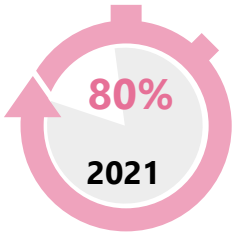

مقابل أزيد من 37% في 2015

توفير مناخ العيش الملائم

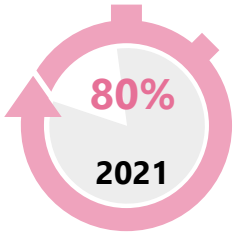

مقابل حوالي 54 % في 2015

برنامج حزب الاستقلال

تعاقد من أجل الكرامة

الانتخابات التشريعية 2016

مقدمة — أسس برنامج حزب الاستقلال للانتخابات التشريعية 2016

1 — المحور الأول للبرنامج : إصلاحات هيكلية ذات بعد أفقي

2 — المحور الثاني للبرنامج : نموذج جديد للتنمية الاقتصادية

3 — المحور الثالث للبرنامج : اعتماد سياسات اجتماعية إرادية وناجعة

4 — المحور الرابع للبرنامج : استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

توجهات واضحة من أجل استكمال الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

البعد الحقوقي والمقتضيات الدستورية

من أهداف دستورية إلى حقوق ملزمة

مكافحة أشكال التمييز

- تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة لمبدأي الكرامة والتساوي أمام القانون
- إجراءات عملية وفعلية لإلغاء الامتيازات غير القانونية

المغرب في محيطه

- المغرب في المنظومة الدولية
- التزام قوي ونتائج ملموسة
- الإعلام والاتصال

الديموقراطية التشاركية

- من المواطن مع المواطن وإلى المواطن
- المجتمع المدني

تكريس الحريات وحقوق الانسان

التفعيل الكامل للحريات وحقوق الانسان بطابعها المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ستة محاور أساسية لتفعيل الإصلاحات المؤسساتية والسياسية

مؤسسات دستورية قوية

التدابير

المؤسسات والمجالس الدستورية

المبادئ المشتركة

- تعزيز السلطات التقريرية للمؤسسات الدستورية
- تمكين هذه المؤسسات من الموارد المادية والبشرية الضرورية
- انفتاح هذه المؤسسات على محيطها الوطني والدولي

على مستوى الحكومة

- حصر دقيق لأهداف البرنامج الحكومي
- إعادة النظر في ميثاق الاغلبية وتجويده بما يضمن انسجام أكبر لمكونات التحالف الحكومي
- تفعيل المكانة الدستورية لرئاسة الحكومة
- تحديد آليات تتبع وتنسيق وتسريع سير العمل الحكومي وفق الإيقاع المطلوب لبلوغ الأهداف
- تمكين البرلمان، في إطار احترام فصل السلط وتكاملها، من الاضطلاع الكامل بدوره الدستوري
- الحرص على إرفاق مشاريع القوانين بمراسيمها التطبيقية عند عرضها على البرلمان
- وضع قانون خاص متعلق بأدوار المعارضة
- وضع إطار تنظيمي لتكريس مأسسة الحوار الاجتماعي
- إحداث هيئة مكلفة بالذكاء الاقتصادي والاستراتيجي

الأهداف

1. **مواصلة تنزيل المقتضيات الدستورية**
2. **ضمان استقلالية المؤسسات الدستورية**

مؤسسات دستورية قوية

المؤسسات والمجالس الدستورية

الأهداف

1. **مواصلة تنزيل المقتضيات الدستورية**
2. **ضمان استقلالية المؤسسات الدستورية**

بالنسبة للجهات

التدابير

- إبرام برامج تعاقدية بين الحكومة والجهة وفق مقاربة ترتكز على النتائج، وذلك من أجل ترجمة وتقوية العمق الجهوي والمجالي في المخططات التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية
- إنشاء هيئة للتنسيق والتواصل بين الحكومة والجهات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي : مجلس يرأسه رئيس الحكومة بحضور جميع الوزراء ورؤساء الجهات
- إحداث غرف جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- إحداث وكالة التنمية على صعيد كل جهة
- التفويت التدريجي لبعض الاختصاصات للجهة
- إصدار ميثاق اللاتمركز
- تنمية علاقات التعاون الاقتصادي مع جهات في دول أخرى :
  - الاستفادة من سياسة الجوار الأوروبي المتعلقة بالوضع المتقدم للمغرب مع الإتحاد الأوروبي
  - استغلال الفرص المتاحة من خلال الشبكة الأوروبية للجهات والمدن والاقتصاد الاجتماعي وهيئات مماثلة
- مراجعة النصوص القانونية لتعميم ضمان تمثيلية جهوية لبعض الهيئات : سلطة المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز...

تعزيز الأمن

الأمن والسجون

على المستوى الأمني

الأهداف

1. **تقوية آليات المحافظة على النظام العام وحماية الاشخاص والممتلكات ومحاربة كل أشكال الارهاب**
2. **النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لأسرة الأمن الوطني**

التدابير

- إحداث المجلس الأعلى للأمن تطبيقا للفصل 54 من الدستور
- وضع استراتيجية أمنية تتلاءم مع المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان
- الإسراع بتنزيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالحكامة الأمنية
- تحسين الأوضاع الاجتماعية لأسرة الأمن الوطني، وعقلنة التسيير الإداري والمادي للمرفق الأمني وفقا لمبادئ ومعايير الشفافية والمساءلة والرقابة،
- الرفع من وتيرة إحداث المناصب المالية المخصصة لإدارة الأمن الوطني بما يضمن تمكين الإدارة من مواجهة التحديات الأمنية وخاصة ما يتعلق بمكافحة الإجرام والإرهاب
- إصدار مدونة سلوك للأمن الوطني، تتضمن رزنامة واجبات موظفي الأمن أثناء قيامهم بمهامهم في علاقتهم بالمواطن واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، ولاسيما منهم العاملون في الواجهة سواء في الشارع العام أو بالمكاتب الإدارية المتخصصة في الخدمات المقدمة للعموم (البطاقة الوطنية، بطاقة السوابق...)
- إخضاع نساء ورجال الأمن للتكوين والتكوين المستمر بما يتلاءم ومتطلبات الديمقراطية وحقوق الإنسان

الالتزام

خفض عدد الجرائم المرتكبة
مؤشر الجريمة

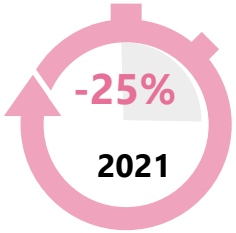

مقابل أزيد من 500.000 جريمة وجنحة في 2014

إصلاح السجون

الأمن والسجون

على مستوى السجون

الهدف

1. **الاعتماد على المقاربة الإصلاحية والتربوية في السجون**

التدابير

- العمل على أنسنة المؤسسات السجنية بالمغرب، واعتماد المقاربة الإصلاحية والتربوية للسجناء
- إيلاء عناية خاصة للمؤسسات المكلفة برعاية الأحداث الجانحين
- إشراك هيئات المجتمع المدني في التأطير والتكوين داخل المؤسسات السجنية
- التمكين الفعلي للجمعيات والهيئات الحقوقية من ولوج المؤسسات السجنية دون قيد أو شرط لتفقد أوضاع السجناء ومدى تجسيد المعايير الدولية بشأن معاملة السجناء
- اعتماد المؤسسات السجنية للشفافية والتعامل والانفتاح على الرأي العام
- المساواة في التعامل مع السجناء وعدم التمييز بينهم
- وضع حد نهائي لمختلف أشكال التجاوزات أو الانتهاكات وتصحيح خرق القوانين ذات الصلة بحقوق السجناء
- احترام القواعد النموذجية لمعاملة السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة والمحتجزين بدون حكم
- التأكيد على ضرورة إحداث آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب، تسند لها مهمة زيارة وإعداد تقارير عن أماكن الاحتجاز والوقوف على وضعية المحتجزين وكيفية تعامل أجهزة الاحتجاز معهم
- مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة من أجل تمكين السجناء من ممارسة حقوقهم وواجباتهم الوطنية، بما في ذلك الحق في التصويت خلال الانتخابات، مع مراعاة المقتضيات القانونية المانعة لذلك
- توفير الموارد البشرية الضرورية حسب معدل التأطير المعمول به دوليا (موظف لكل خمس سجناء)
- بناء وحدات سجنية جديدة وفقا للمعايير والمواصفات الدولية للتخفيف من الاكتظاظ، وحفظ كرامة السجين، وتخفيف عبء التنقل عن ذويه وعائلته
- إلغاء السجون والمعتقلات السرية غير المصرح بها
- توفير مرافق وفضاءات للدراسة والعبادة والممارسة الرياضية والفنية والمهنية داخل السجون

الالتزام

خفض نسبة العود

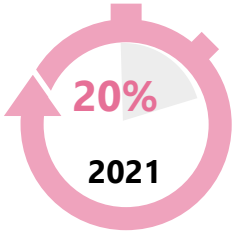

مقابل حوالي 30% في 2015

ضمان الحقوق الاساسية والحريات

التدابير

- السعي إلى تبوئ التعاليم والقيم الاسلامية اللسمحة مكانتها الطبيعية في المجتمع، وتوجيه الوسائط التربوية والإعلامية اتجاه تبسيط المفاهيم الاسلامية ونشر قواعدها وفق ما جاء في الكتاب والسنة
- مراجعة مقررات التربية الاسلامية في المدارس بما يخدم الفكر الاسلامي مع الحرص على قيم الوسطية والاعتدال
- تقوية التأطير الديني لمغاربة العالم وذلك في اتجاه حماية الوحدة المذهبية للمغاربة
- العمل على محاربة التطرف والارهاب
- إحداث معهد للفكر الاسلامي يضمن للدعاة تكوينا علميا رصينا وموسوعيا بلغات متعددة، وتفتح أبوابه أمام الطلاب من جميع التخصصات الجامعية والعلمية
- الرفع من عدد الأئمة والمرشدين والمرشدات لتقوية التأطير الديني
- تحسين الوضعية الاجتماعية للقيمين الدينيين وتكوينهم تكوينا علميا
- فتح مساجد المملكة بشكل مستمر
- الرفع من ميزانية المجالس العلمية المحلية ومن منح طلبة التعليم العتيق
- دعم وتقوية دور تحفيظ القرآن الكريم
- إدراج مقابر المسلمين ضمن تصاميم التهيئة بالمدن

الحقوق الاساسية والحريات

تثبيت الأمن الروحي والحفاظ على الهوية

الأهداف

1. **تثبيت الامن الروحي**
2. **تقوية التأطير الديني**
3. **نبذ التطرف**

ضمان الحقوق الاساسية والحريات

الحقوق الاساسية والحريات

تعزيز قيم المواطنة والنهوض بالحقوق السياسة

التدابير

تعزيز قيم المواطنة

- إحياء وتعميم دروس التربية على المواطنة بدءا من التعليم الأولي، وتحيين مضمونها بمحاور جديدة تتضمن:
  - التعاليم السمحة للدين الإسلامي
  - قيم الديمقراطية والحوار والانفتاح وحقوق الإنسان
  - طبيعة التنوع الثقافي للهوية المغربية
  - أهمية العمل والإنتاج
- إدراج البعد المواطناتي في دفاتر تحملات المتعهدين في القطاع السمعي البصري، وانخراط القطب العمومي في إنتاج برامج إعلامية وتحسيسية وحوارية بالتلفزة والإذاعة حول قيم المواطنة وإبراز نماذج أخلاقية للنجاح
- إحداث "دار الحي": وهي عبارة عن آلية أو مؤسسة يتم خلقها بدعم وشراكة بين الدولة وجمعيات الأحياء في المناطق الصعبة والمهمشة، وتضطلع بعدد من الأدوار:
  - تنمية روح المواطنة والسلوك المدني داخل الحي
  - تقديم خدمات القرب لساكنة الحي: الوساطة، المساعدة القانونية، خدمات طبية...
  - تقديم دروس الدعم المدرسي ومحو الأمية الأساسية والوظيفية لشباب الحي

النهوض بالحقوق السياسة

- إصدار القانون التنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية بما يضمن إدماجها في التعليم، وتسريع مراحل تعميم استعمالها في مجالات الحياة العامة بشراكة مع مختلف المتدخلين
- تعزيز مكانة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمكتسب مؤسساتي وعلمي لتيسير عملية ترسيم الأمازيغية
- اعتماد يوم رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا
- استكمال تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة
- وضع استراتيجية وطنية لمناهضة الافلات من العقاب
- استكمال جبر الضرر الفردي والجماعي والادماج الاجتماعي والتأهيل الصحي لضحايا الانتهاكات وذويهم
- اصلاح المنظومة الجنائية وملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية
- إدراج الحقوق السياسية والتفافية في المناهج والبرامج التعليمية وتعزيز حضورها في المقررات الدراسية
- تفعيل السياسة الوطنية المتعلقة بالهجرة، من خلال إدارة تدفق المهاجرين وتسهيل اندماجهم

الأهداف

1. **ضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية**
2. **توفير الحريات العامة وكفالة ممارستها**

ضمان الحقوق الاساسية والحريات

الحقوق الاساسية والحريات

النهوض بالحقوق الثقافية

الأهداف

1. **دعم الإبداع والإنتاج في مجالات الثقافة والفن**
2. **تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة وفي مجال التعليم**
3. **حماية اللهجات المستعملة في المغرب**
4. **تشجيع مؤسسات وهيئات حماية الحقوق الثقافية والفنية**

التدابير

- وضع مخطط استراتيجي للنهوض بالثقافة والفنون ببلادنا كرافعة اقتصادية واجتماعية على غرار باقي المخططات القطاعية الأخرى
- إبرام عقود - برامج مع مختلف القطاعات الثقافية والفنية
- إدراج التربية الثقافية العامة في المناهج والبرامج التعليمية وتعزيز حضورها في المقررات الدراسية
- إحداث معاهد ومسالك تكوين متخصصة في الصناعات الخلاقة والثقافية والفنية
- إحداث وكالة وطنية لدعم الإبداع والإنتاج في مجالات الثقافة
- إحداث جائزة كبرى في مجالات الفكر والإبداع، ذات إشعاع إقليمي ودولي، بالإضافة إلى إحداث جوائز لتثمين عطاءات الشباب في السينما والمسرح والكتاب والرسم
- احداث وتقوية بنود في ميزانيات المؤسسات العمومية لدعم الثقافة، والرفع من مخصصاتها
- إقرار تمثيلية مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الثقافية والفنية وفي مختلف مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة
- الاسراع بإخراج المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتمكينه من الاليات الضرورية للنهوض باختصاصاته الدستورية
- الاسراع بتفعيل أكاديمية اللغة العربية لتقوية اللغة العربية وتعميمها في التعليم والإعلام والحياة العامة
- إصدار القانون التنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية بما يضمن إدماجها في التعليم وتعميم استعمالها في مجالات الحياة العامة
- تثمين الرصيد الحساني والنهوض بتعابيره الثقافية والفنية

الالتزام

رفع عدد الإصدارات المغربية

5.000 كتاب 2021

مقابل حوالي 2.500 كتاب في 2015

تنظيم معارض جهوية للكتاب سنويا

12 معرضا

تقوية الدبلوماسية في خدمة قضية الوحدة الترابية والنمو الاقتصادي

التدابير

الوحدة الترابية في صلب الدبلوماسية

الديبلوماسية الرسمية والموازية
(الأحزاب - البرلمان - المجتمع المدني)

- مقاربة جديدة لتسويق القضايا الوطنية، خاصة مبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية والمطالبة باسترجاع المناطق المغربية المجتلة سبتة ومليلية والصحراء الشرقية
- وضع آليات وابتكار قنوات تضمن التواصل الامثل مع الدول التي لها علاقات معاكسة في ملف الوحدة الوطنية
- توفير التكوين المستمر للطاقم الدبلوماسي
- وضع استراتيجية لدعم ولوج الموظفين المغاربة الى المنظمات الدولية عبر تعبيد الطريق للكفاءات في الترشح لشغل مناصب تنفيذية في المنظمات الدولية (أممية أو إسلامية أو عربية أو إفريقية)
- تفعيل دور الأحزاب السياسية والفاعل الحقوقي والنقابي والمدني فيما يخص قضية الوحدة الترابية

الدبلوماسية في خدمة النمو الاقتصادي

- مواصلة الانفتاح على إفريقيا
- العمل على إقامة تكتل اقتصادي بين دول المغاربية كفيل بمواجهة تحديات التنافسية والعولمة الاقتصادية
- الانخراط في جيل جديد من الاتفاقات مع الأسواق التقليدية
- الانفتاح على دول أوروبا الشرقية
- الانفتاح على الأسواق الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، والخروج من دائرة الموسمية التي تطبع علاقاتنا مع هذه الدول
- وضع الآليات والقنوات الدبلوماسية للاستفادة من الخبرات والتعاون الدوليين

الأهداف

1. **تكثيف حضور بلادنا في المحافل الدولية والاقليمية**
2. **دعم الدبلوماسية الاقتصادية**
3. **الانخراط في جيل جديد من الاتفاقات مع الأسواق الصاعدة**

تطوير الإعلام والاتصال

الإعلام والاتصال

التدابير العامة المهيكلة والمقاولة الصحافية

الأهداف

1. **وضع سياسة إعلامية متطورة**
2. **تكريس أخلاقيات مهنة الاعلام**

التدابير

التدابير العامة المهيكلة

- وضع سياسة إعلامية متطورة تمكن المغرب من ولوج عالم المعرفة
- تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بحريات الإعلام والحق في الوصول إلى المعلومة
- وضع الآليات الضرورية من أجل تمكين الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من فرض احترام دفتر التحملات وتوصياتها
- دعم مكتسبات المغرب في مجال الحريات الصحفية وضوابط المسؤولية
- تكريس جيل جديد من الإصلاحات في قطاع الإعلام على مستوى المنظومة القانونية وعلى مستوى إصلاح قطاع الإشهار وتأهيل قطاع التوزيع ودعم مقروئية الصحف وطباعتها

بالنسبة للمقاولة الصحافية الوطنية

- مراجعة نظام الإعفاءات
- مضاعفة الدعم السنوي الذي يقدم للمقاولات الصحافية بما يمكن من ضمان استمراريتها بالحفاظ على توازناتها المالية، شريطة أن يرتبط هذا الدعم بدفتر تحملات يضمن تأهيل المقاولات الصحافية وترشيد استعمال الدعم
- التشجيع على إنشاء مطابع جهوية مشتركة ما بين المقاولات الصحافية بما يضمن التقليص من تكلفة الطباعة وتسهيل عملية التوزيع

الالتزامات

تحسين مؤشر حرية الصحافة

ترتيب <80 **2021**

مقابل131في 2015

تحسين مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ترتيب <50 **2021**

مقابل 99 في 2015

تطوير الإعلام والاتصال

الإعلام والاتصال

الموارد البشرية الإعلاميين الإلكتروني والمسموع

الأهداف

1. **وضع سياسة إعلامية متطورة**
2. **تكريس أخلاقيات مهنة الاعلام**

التدابير

فيما يخص الموارد البشرية العاملة في القطاع

- تحسين أوضاع الصحافيين المادية والمهنية عبر مراجعة الاتفاقية الجماعية بما يضمن كرامتهم واستقلاليتهم
- تسطير برنامج وطني لتكوين الصحافيين وإعادة التكوين بشراكة حقيقية مع الهيآت المهنية
- ضمان حماية قانونية للصحافيين أثناء ممارسة مهامهم المهنية

بالنسبة للإعلام الإلكتروني

- إصدار قانون خاص بالإعلام الإلكتروني يضمن له أداء وظائفه في إطار أجواء الحرية والاستقلالية وينمي المقدورات المهنية
- توفير دعم مالي لتمكين المنشآت العاملة في هذا القطاع من التأهيل والتطور وتنمية المهارات
- سن تحفيزات جبائية مهمة تساهم في تنمية القطاع

بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع

- مواصلة تحرير الفضاء السمعي البصري من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات السمعية البصرية على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية
- ضمان شروط استقلالية حقيقية لوسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية بما يحقق الخدمة العمومية النافعة
- الرفع من جودة البرامج والعروض
- الرفع من نسبة الإنتاج الوطني في دفتر تحملات متعهدي السمعي البصري والعمل على احترام هذه النسبة

الالتزامات

تحسين مؤشر حرية الصحافة

ترتيب <80 2021

مقابل131في 2015

تحسين مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ترتيب <50 2021

مقابل 99 في 2015

تكريس دور المجتمع المدني

المجتمع المدني

الأهداف

1. **تقوية وتنظيم جمعيات المجتمع المدني**
2. **إشراك المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية**

التدابير

- خلق مرصد وطني للمجتمع المدني
- تعزيز تشبيك جمعيات المجتمع الوطني
- تبسيط إجراءات الترخيص لإنشاء جمعيات المجتمع المدني
- إجراء إحصاء وطني لمنظمات المجتمع المدني
- دمقرطة الدعم الذي تقدمه الدولة ومؤسساتها للمجتمع المدني
- إشراك المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية
- تفعيل القانون التنظيمي لتقديم العرائض والقيام بإحداث هيئات للتشاور
- تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالاختصاصات الجديدة للمجتمع المدني
- تعزيز التشاور العمومي من خلال عمليات التواصل المنتظم والحوار المؤسساتي بين السلطات العمومية والمجتمع المدني
- احداث وهيكلة آليات التشاور على المستوى الجهوي
- احداث جائزة الحكامة الجمعوية الجهوية
- اصدار قانون التطوع لتنظيم المجتمع المدني ومهننة آليات اشتغاله

برنامج عملي وشامل ويستجيب لتطلعات الشعب

مواقع التواصل حول برنامج حزب الاستقلال
للانتخابات التشريعية 2016

www.istiqlal-legislatives2016.ma

programme@istiqlal-legislatives2016.ma

https://twitter.com/istiqlal2016

https://www.facebook.com/istiqlal.legislatives2016